جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

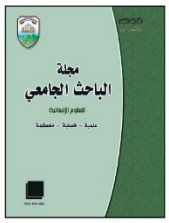

النواسخ في النحو دراسة ترجيحية

عيسى عبد الله محمد مقبول*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة إب، اليمن

*Email: Emakpool91@gmail.com

الكلمات المفتاحية:

النواسخ، النَّحو، دراسة، ترجيح،

الملخص:

يهدف هذا البحثَ إلى الكشفِ عن جملةٍ من المسائل في النواسخ، والترجيح بينها على أسس الترجيح المعروفة؛ وذلك لما للنواسخ من أهمية في النَّحو، واشتمل هذا البحث على مقدمة فيها بيان أهمية النواسخ ومستوى الخلاف القائم فيها، وتمهيد فيه الكشف عن مفهومها، ثم الكلام عليها بقسميها: الأفعال، وكذا الحروف، مع موازنة بين المشهور من الأقوال ومخالفه.

النواسخ في النحو دراسة ترجيحية

The Nawasikh (Abrogators) in Arabic Grammar: A Preferential Study

Aisa Abdallah Mohammad Makpool*
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Ibb University, Yemen
*Email: Emakpool91@gmail.com

Keywords:

Abrogators (Nawasikh), Grammar, Study, Preference,

Abstract:

This research aims to explore a group of abrogators (Nawasikh) in Arabic grammar, and to prefer between them on the known bases of preference; due to the importance of abrogators (Nawasikh) in grammar. The study includes an introduction that outlines the importance of abrogators (Nawasikh) and the existing disagreements surrounding them, followed by a section that clarifies their concepts. The discussion then addresses the two categories of abrogators (Nawasikh): verbs and particles, with a comparison between the prevalent views and their opposing opinions.

1. مقدمة:

الحمدُ للهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ الله، وعلى آلهِ وصحبهِ وبعد...

فقدْ مرَّ النَّحو العربي بأطوارٍ عدةٍ، ومن ضمن هذه الأطوار ، نشأة المدارسِ النَّحويةِ، ومنها مدرستا البصرة والكوفة، وعلى إثرِ التنَّافُسِ القائمِ بين المدرستينِ؛ أخَذَ النَّحو يتطورُ شيئًا فشيئًا؛ فصُنفت الكتبُ، وقُعِّدت القواعدُ، وأُصِّلت الأصولُ، وحُدِّدت المصطلحاتُ، ونشأ الخلافُ في مسائل النَّحو، ومن جملتها مسائل النواسخ؛ ولأنّ العنايةَ بها ذات أهمّية بالغة، فقد أولاها النُّحويون عنايةً غيرَ قليلة منذ نشَأ الدرس النَّحوي، وهو أمرٌ طبيعيٌ؛ لأنَّها من صميم مباحث اللُّغة المهمة التي يتوقف عليها معرفة اللُّغة وخصائصها، وتميُّزها عن غيرِها، ويبيَّنُ دلالاتها. ومن هذه النواسخ ما اشتهرَ، وذاعَ صيتُه، وظهر ما يخالفها، وقد يكونُ المخالف أرجح من المشهورِ؛ لاعتباراتٍ معينةٍ ترتبطُ بهِ، فدعت الحاجةُ إلى دراستها والترجيح بينها. ويهدف البحث إلى الآتي:

- إبراز بعض هذه الأفعال والحروف الناسخة، وبيان ماهيتها، والكشف عن علِلها.

ـ الترجيح بين أقوال العلماء في مسائل النواسخ على أسس الترجيح السليمة؛ لاختيار ما هو أولى.

- الترجيح بين المشهور من هذه المسائل، وما خالفه من الأقوال. وأمّا منهج البحث، فهو المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمد الباحث على مصادر متنوعة، قديمة وحديثة، لدراسة الأقوال المشهورة في الدرس النّحوي، وما يخالفه من الأقوال، كشرح التسهيل لابن مالك، وشرح الكافية الشافية له، وشروح الألفية، كشرح ابن الناظم، وشرح ابن عقيل، والمقاصد الشافية، وتمهيد القواعد، وكذا علل النحو، وشرح المفصل، وكتب حديثة كالنحو الوافي، ومعاني النحو، وغيرها.

وتنحصر إشكالية البحث في الآتي: أنَّ هناك مسائل في النواسخ مشهورة، وأخرى مخالفة لها، حكم عليها النحاة بالصحة والتحقيق؛ لاعتبارات مختلفة. يتم من خلال هذه الإشكالية، معالجة قضايا وردت في هذه المسائل المشهورة وما يخالفها، والترجيح بينها وفقًا لما هو الأولى في الاستعمال.

وقد ظهرت بعض الدراسات في هذا المجال، كالأفعال الناسخة لحمدي كوكب، وهو كتاب في النحو اقتصر فيه على الأفعال الناسخة مستعرضًا بعض المباحث المتعلقة بها مثل اللزوم والتعدي والزيادة والنقص ونحوها مع سرد للأمثلة، وقد يشير إلى الخلاف أحيانًا بشكل مختصر. وكذا النواسخ في كتاب سيبويه، لحسام النعيمي، دار الرسالة ، بغداد1397هـ، وتناول هذا الكتاب النواسخ من ثلاث جهات، الأولى استعراض آراء سيبويه فيها، والثانية: موقف المخالفين والمؤيدين من كلام سيبويه في ذلك، والثالثة: ما استجد في النواسخ بعد سيبويه، ومن الدراسات: النواسخ – (كان وأخواتها)– بين النحو العربي والنحو الوظيفي، سورة البقرة والنساء أنموذجًا، لخديجة مرات، رسالة ماجستير، جامعة سطيف الجزائر

2014م، وهي مقارنة بين النحو القديم والنحو الوظيفي في باب الأفعال الناسخة، مع جدولة صيغ كان وأخواتها الواردة في السورتين. ومنها دراسات تتناول هذه النواسخ أو بعضها في كتاب معين، مثل النواسخ الحرفية في ديوان أحمد شوقي– دراسة وصفية دلالية، لعائشة الحسن، جامعة أم درمان السودان، 1429هـ، ركزت هذه الدراسة على مقدار استخدام شوقي لهذه الأدوات، وقد قدمت إحصائيات متعلقة بهذا الجانب، ومنها دراسات اعتنت بشروط النواسخ، مثل: الاشتراط النحوي في الأفعال الناسخة للابتداء دراسة تطبيقية في كتب إعراب القرآن الكريم، إعراب القرآن للنحاس أنموذجًا، لوليد عباس، ويحي داود، مقال في مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، وأمَّا هذه الدراسة فإنَّها تختلف عن غيرها بالآتي: أنَّها لم تقتصر على دراسة هذه النواسخ في كتاب معين، وإنما درست مسائلها المختارة، المتعلقة بكتب النحو، ثمَّ إنَّها ركزت على المسائل المشهورة، وما يخالفها من حيث الموازنة والترجيح بينها، وهذا المحور لم تطرق إليه الدراسات السابقة، فعدم الكشف عن هذا الموضوع، جعله يستحق البحث فيما زُعم.

وتناول البحث: تمهيدًا فيه مفهوم النواسخ في النَّحو، وما يتعلق بها، ثم الحديث عن محورين مهمين: الأول: الأفعال الناسخة. والثاني: الحروف الناسخة. واقتصرت الدراسة على نماذج من المسائل؛ نتيجة لما يتعلق بها من إشكالية، تمثلت في ظهور مصطلح المشهور عند النُّحاة، ومصطلح آخر، وهو المخالف له، الذي قد يصفه بعض النحاة بالصحة أو التحقيق أو نحوها. فاحتاج هذا الأمر إلى البحث؛ لتجليته، وكشف اللثام عنه.

2. مفهوم النواسخ في النَّحو العربي:

إنَّ دراسةَ النواسخ في النحو، والوقوف على مفهومها، من المهمات التي يحتاجها الدارس، للوقوف على حقيقتها. النسخ لغةً: اكتتابك في كتابٍ عن معارضه. والنَّسْخُ: إزالتك أمرًا كان يعمل به، ثم تَنْسَخُهُ بحادثٍ غيره، كالآية تنزل في أمر ثم يخفف فتُنْسَخُ بأخرى، فالأولى منسوخة والثانية ناسخة. وتناسُخُ الورثة، وهو موت ورثةٍ بعد ورثةٍ، والميراث لم يقسم، وكذلك تَناسُخُ الأزمنة، والقرن بعد القرن[1]؛ فيأتي بمعنى النقل والإزالة، والتغيير.

وأمَّا النسخ اصطلاحًا فهو: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر[2]. والعلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي واضحة، وهي: أنَّها تُغيَّر حكم المبتدأ والخبر، وتزيله، وتنقله إلى حكمٍ آخر.

3. دراسة ترجيحية لمسائل من النواسخ في النَّحو:

وردت مسائل كثيرة في النواسخ في النَّحوِ، اقتصر الباحث على نماذج من هذه النواسخ، التي وقع فيها الخلاف بين المشهور ومخالفه، وهي كالآتي:

1.3. مسائل متعلقة بالأفعال النَّاسخة:

إنَّ الأفعال الناسخة من الأبوابِ المهمةِ في النِّحوِ؛ لما تنطوي عليهِ من أبحاثٍ مهمةٍ، ولقد

كانَ للأقوالِ المخالفةِ للمشهورِ في باب الأفعال الناسخة حضورٌ وحظوةٌ؛ ولهذا كانَت جديرةً بالدراسةِ والاهتمامِ، وحاول الباحثُ في هذا المختصر الكشفَ عن المسائلِ المخالفةِ للمشهورِ، وما يسمه بهِا النُّحاة من الصحةِ والتحقيقِ، والترجيحِ والتدقيقِ، في بابِ النواسخِ. ويمكن التفصيل في هذه المسائل على النحو الآتي:

- كانَ اسمُها لا يُسمى (فاعِلًا) وخبرها لا يُسمى(مفعولًا):

اختلفَ النُّحاة في اسمَ كانَ، هل هو (فاعلٌ)، أو لا، والمشهورُ أنَّهُ (فاعلٌ)[3]؛ فقد ذكر ابن هشام أنَّ تسميَّةَ الأقدمينَ الاسمَ منْ (كانَ): فاعِلًا والخبرَ مفعولًا، فإنَّهُ اصطلاحٌ غير مألوفٍ، وهو مجازٌ، والمبتدئُ إنَّما يقولهُ على سبيلِ الغلطِ؛ فلذلكَ يُعابُ عليهِ[4]. ويرى ابنُ الحفيدِ أنَّ اسمَ كانَ فاعلٌ وأنَّه المشهورُ، وتبعَ جدَهُ سعدَ التفتزاني في ذلكَ، الذي وصفه بأنَّه اللائق بالنَّظرِ النَّحويّ، ودليلُهما في ذلكَ ومن تبعهُما: أنَّ الأفعالَ الناقصةَ عندهُما أفعالٌ، ولا شيءَ من الفعلِ بلا فاعلٍ[5].

وقد أوضح الطيبيُّ أنَّ الزمخشريَّ وابنَ الحاجبِ لمْ يذكرا اسمَ كانَ في المرفوعاتِ، على أنَّهما أوردَا خبرهُما في المنصوباتِ. وذكرَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ خبري (كانَ) و (أنَّ) ما يشعرُ باختيار كونه فاعِلًا[6].

وأمَّا تعبيرُ ابن الحفيدِ بِالمشهورِ، فإنَّه يقصدُ بذلكَ عندَ المتقدمينَ، ثُمَّ أصبحَ المخالفُ لهُ حاضرًا عندَ المتأخرينَ، وعليه المعاصرونَ اليومَ.

ويرى الاستراباذيُّ أنَّ القياسَ ألَّا يُسمَّى مرفوعهُا المشبَّهُ بالفاعلِ (فاعلًا)، لكنَّهم سمَّوهُ فاعِلًا على القلةِ، ولم يسموا المنصوبَ (مفعولًا)؛ لمَا مهَّدوا منْ أنَّ كُلُّ فعلٍ لا بدَّ له من فاعلٍ، وقدْ يستغنَي عنِ المفعولِ[7]. فتبيَّن من هذا أنَّ القولَ بأنَّ اسمهَا (فاعلًا) وخبرهَا (مفعولًا)، فيه مخالفةٌ للقياسِ، وموافقةُ القياسِ أولى.

ثمَّ إنَّ اسمَ كانَ وخبرهَا لا يتغايرانِ في المعنَى، وهذا يؤيدُ أنَّ مرفوعَها ليسَ (فاعلًا)، وأنَّ منصوبَها ليسَ (مفعولًا) على الحقيقةِ، نحو: "ضربَ زيدٌ عمرًا" وزيدٌ غيرُ عمرٍ، والمرفوعُ في بابِ كانَ لا يكونُ إلا المنصوبَ في المعنَى، نحو: "كان زيدٌ قائمًا" والقائمُ ليسَ غير زيدٍ، وأمَّا جعلهُ حالًا أو مشبَّهًا فهذا غير صحيحٍ؛ لأنَّ الخبرَ يكونُ معرفةً، والحالُ لا تكونُ معرفةً ولا مُضمرًا إلا في النادرِ، ويصحُّ حذفُه، وخبرُ كانَ ليسَ كذلكَ؛ لأنَّه مقصودُ الجملةِ فيقعُ معرفةً في الأكثرِ الشائعِ[8].

وقد رجَّح كثيرٌ من المحققينَ من النُّحاةِ القولَ بأنَّ اسمَ كانَ لا يُسمَّى (فاعِلًا)، وخبرَها لا يُسمَّى (مفعولًا)، فقد ورد في كلام سيبويه ما يفهم منه ترجيح هذا، إذ يقول: " ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقًا، ولَيْتَ زيدًا منطلقٌ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[9]. ونلاحظ الدقة في عبارة سيبويه، فقد عبر بقوله: "ما يكون بمنزلة المبتدأ" ولم يعبر بقوله مبتدأ؛ لأنَّ ما قبله فعل فيحتاج إلى فاعل، وأمَّا ابن جني فعلى الرغم من تصريحه باسمها وخبرها فإنه أضاف: أنَّ اسْمهَا مشبه بالفاعل

وخبرها مشبه بالمفعول، وهذا كله تفاديًا لهذا الإشكال. وأمَّا ابن مالك، فقد أجازَ أنَّه أيَّ التعبيرينِ استعملَ النَّحويُّ أصابَ، ولكنَّ الاستعمالَ الأشهرَ أولى[10]. وكذا رجَّحه رضيُّ الدين[11]، وابنُ هشامٍ، وابنُ عقيلٍ[12]، والخضريُّ[13]، والصبَّانُ[14].

ويرى بعض الباحثين الاقتصار على اسمِ كانَ وخبرِها، لسهولةِ ذلكَ، وعدمِ خلطِ المصطلحاتِ النَّحويةِ على طلبة العربيةِ، لا سيَّما المبتدئينَ منهُم[15].

والذي يبدو أنَّ تعبير سيبويه؛ بأنَّه بمنزلة المبتدأ أدق؛ للخروج من إشكالية القاعدة النَّحوية وهو أنَّ كل فعل لا بد له من فاعل، ولأنَّ هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده.

- زيادة (كانَ) الدَّالةُ على المُضيّ:

منْ مواضعِ (كانَ) التي تختصُ بِها: الزيادةُ في التوسطِ دونَ التقدُّمِ والتَّأخرِ. والمشهورُ زيادتُها بلفظِ الماضي بينَ جُزأيْ جملةٍ، كقولِ بعضِ العربِ: "وُلِدَتْ فَاطِمةُ بِنتَ الخُرْشَبِ الكَمَلةَ منْ بَني عَبسٍ لمْ يُوجَدْ -كَانَ- مِثلُهُم". وقد كثُرتْ زيادتُها بينَ "مَا" التَّعجبيةُ وفعلها نحو: "مَا كَانَ أحسنَ زَيدًا"[16].

ولمَّا تكلَّمَ ابنُ الخبازِ على المواضعِ التي تُزادُ فيها (كانَ)، ذكر أنَّ ابن السَّراجِ يرى أنَّها لا تكون زائدة في كلامِ العربِ؛ لأنَّهُ تكلُّمٌ لغيرِ فائدةٍ، ومَا جاءَ منْ ذلكَ حملهُ على التوكيدِ، وهو أمرٌ مطلوبٌ بدليلِ أنَّهُم وضعَوا لهُ ألفاظًا تخصه، وستُذكرُ في بابِها[17]. وهذا مخالف لما اشتهر عند النُّحاة.

وبعضهم يرى أنَّ القولَ بزيادة (كان) من بابِ المجازِ فقط؛ فالزيادة ليستْ حقيقةً، وأنَّ في تسميتها زائدةً نظر؛ لأنَّ الزائدَ من الكلمِ عندهُم لا يفيدُ محضَّ التأكيدِ؛ فالأولى أنْ يُقالَ: سُمِّيتْ زائدةً مجَازًا لعدمِ عملِها، وإنَّما جازَ ألَّا تُعملهَا معَ أنَّها غير زائدةٍ، لدلالتِها على الحدثِ المطلقِ، الذي يغني عنه الحدثُ المقيَّدُ في الخبرِ، لا لدلالتِه على زمنٍ ماضٍ؛ لأنَّ الفعلَ إنَّما يطلبُ الفاعلَ والمفعولَ لِما يدلُّ عليهِ من الحدثِ لا للزمانِ؛ فجازَ لكَ أنْ تُجرِّدَها في بعضِ المواضعِ عن ذلكَ الحدثَ المطلقَ لإغناءِ الخبرِ عنهُ، فإذَا جرَّدتَها لمْ يبقَ إلا الزمانُ، وهو لا يطلبُ مرفوعًا ولا منصوبًا، فبقيَ كالظرفِ دالًا على الزمانِ فقطْ[18].

ويزعم البعض أنَّ الشاهدَ الذي يستدلُّ بهِ النُّحاةُ على الزيادةِ متنازعٌ فيهِ، وهو قولُ الفرزدَقِ[19]:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ
وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

فقد ذكر ناظرُ الجيشِ أنَّ أبا حيَّان قد نحا إلى أنَّ (كانَ) في البيتِ ليستْ زائدةً، وخرَّجَ ذلكَ على الوجهِ الذي تقدَّمَ ذكرهُ عنْ أبي العباسِ المبرّد وأكثرِ النَّحويينَ، والذي يظهرُ أنَّهُ الحقّ[20].

ونقل أبو حيَّان عن أبي عليٍّ في غيرِ التَّذكرةِ: إنَّما قيلَ في (كانَ) هُنا أنَّها غير زائدةٍ، كأنَّهُم لمْ يستجِيزُوا أنْ يجْعلوا (لنَا) خبر (كانَ) فيقدِّروا بهِ غيرَ موضعِهِ، وقد جرى صفةً على جيرانٍ، ويؤكدُ ذلكَ أنَّكَ إذا جعلتَ (كانَ) غير زائدةٍ كنتَ قد فصلتَ بينَ الصفةِ والموصوفِ بجملةٍ،

وذلكَ ضعيفٌ[21]. لكنْ تعقَّبَ ناظرُ الجيشِ كلامَ الفارسيِّ بقولهِ: " وللفارسيِّ في البيتِ كلامٌ فيهِ قَلقٌ"[22]؛ فظهر من هذا أنَّ هذه الأوجه لا تنهض لنفي زيادة كان حقيقة، فسيبويه يرى أنَّها في هذا البيت زائدة[23]. وأنَّ الزيادة دلالة على التوكيد، كما ذكر ابن جني[24]، ويتوافق مع ما يقرره النحاة في معنى الزائد، وهو الراجح.

- **ورودُ (يَزيلُ) مضارعًا لـ(زالَ) النَّاقصةَ:**

للنُّحاة في مضارعِ (زالَ) قولانِ[25]، كالآتي:

الأولُ: أنَّ (يزيل) لمْ يردْ مضارعًا لـ(زالَ) الناقصةِ، وهو المشهور، كما ذكرهُ الصبَّانُ.

الثاني: ورودُ (يزيلُ) مضارِعًا لـ(زالَ) النَّاقصةِ، حكاهُ الكسائِيُّ والفرَّاءُ، وأنَّهم يقولونَ لا (أزيلُ أفعلُ كذا)، فينبغي أنْ يُقالَ: (زالَ) لا بمعنى (مازالَ)، ولا بمعنى انتقلَ[26]. وقررَّ أبو حيَّان أنَّ مضارعها المشهورُ: (يزالُ)، فوزنُ (زَالَ) (فَعِلَ) بكسرِ العينِ، وحكى فيها (يزيلُ)، فوزنُها (فَعَل) بفتحِ العينِ، فهي والتامةُ مختلفانِ في المادةِ، تلكَ مركبةٌ من (زَوَلَ)، وهذه من (زِيْلَ). فالمخالفُ للمشهورِ وردودُ المضارعِ (يَزِيلُ) من (زالَ) النَّاقصةِ، لورودُ ذلكَ في المعاجمِ العربيةِ، وفي كلامِ العربِ، فَإِنَّ سَلمَةَ روى عَنِ الفرّاءِ أَنَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: 28]، قَالَ: لَيستْ من (زُلْتُ)، وَإِنَّمَا هِيَ من (زِلْتُ) الشيءَ فَأَنا أَزِيلُه: إِذا فَرّقْتَ ذَا مِن ذَا، وأبنت ذَا من ذَا، كَقَوْلِك: مِزْ ذَا من ذَا. وَقَرَأَ بعضُهم: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ[27]﴾؛ أَي: فرّقْنا، وَهُوَ مِن (زالَ يَزُولُ)، وأَزلْتُه أَنا. قلت: وَهَذَا غلطٌ مِنْهُ، وَلم يُمَيِّز بَينَ (زَالَ يَزُولُ) و(زالَ يَزِيلُ)، كَمَا مَيّز بَينهمَا الفرّاءُ، وعقب الأزهري على القُتَيبيّ بأنَّه ذو بَيانٍ عَذْبٍ، إلاّ أَنَّهُ منحوسُ الحظِّ من النَّحو والصَّرفِ ومقاييسِهما، وذلك أنَّه لم يميز بين(زَالَ يَزُولُ) و(زالَ يَزِيلُ)[28]. وذكرَ سلمةُ بن مسلمٍ أنَّ العربَ تقولُ: لا (أُزيلُ) بمعنى: لا (أزالُ). قالَ سعدٌ: سمعتُ الأخطلَ مرةً يقولُ، وقدْ قدِمَ البصرةَ: لا (أَزيلُ) أفعلُ ذلكَ. يريدُ: لا أزالُ[29].

وبعضَهُم يجعلُها لغةً في (زالَ)؛ فقد وردَ في بعضِ المعاجمِ العربيةِ: أنَّ (يَزيل) لغةٌ في (زالَ)، وهذا القولُ يدلُّ على فشوِّ الكلمةِ، وأنَّها مألوفةُ السَّماعِ. ومن ذلكَ ما ذكرهُ ابنُ منظورٍ في اللسانِ عن ابن بري: أَنَّهَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (زِيلَ) لُغَةً فِي (زالَ)، كَمَا يُقَالُ فِي كادَ كِيدَ؛ قَالَ الْهُذَلِيُّ[30]:

وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأْكُلْنَ جُثَّتِي
وكِيدَ خِرَاشٌ، يَوْمَ ذَلِكَ، يَيْتَمِ

قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّه يُرْوَى (زِيلَ) مِنَّا زَوالُها و(زالَ) مِنَّا زَوِيلُها، قَالَ: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (زِيلَ) بِمَعْنَى (زالَ) الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ، دونَ المبنيِّ للمفعولِ[31].

وقد حكى هذا القولَ مجموعةٌ من كبارِ النُّحاةِ؛ كسيبويه، وأبي الخطابِ عن بعضِ العربِ: (ما زيلَ يفعلُ كذا) (وكيدَ يفعلُ كذا)....[32]. فـ(زَيلَ) (فعِلَ) بدليلِ مصدرِه، قالوا: (تزييلًا)، و(زايلَ) و(زيَلَ) من (زَالَ) الناقصةَ، كجالسَهُ من جلسَ، وإلى هذا ذهبَ سيبويه[33]، وكذا حكاهُ الكسائِيُّ والفرَّاءُ[34].

فتقرر من هذا أنَّه يصح ورود (يزيلُ) مضارعًا لزال الناقصة، لقول كبار النُّحاة به، ولما تقدم من الأوجه.

- (مَا) هل تعمل عملَ ليسَ أو لا؟:

يتحدث الشاطبيُّ عن إعمالِ (مَا) عملَ (ليسَ)؛ إذْ يقولُ: " وقدْ يُعتذرُ عنهُ بأنَّ هذهِ اللُّغة لمَّا كانتْ هي التي نزلَ بِها القرآنُ فهيَ أشهرُ، وإنْ كانتْ الأُخرى أقيَسُ، اقتصرَ على ذكرِها ولم يُنبهْ على سِواها"[35].

الأشهر إعمال (ما) عمل ليس، عند الحجازيين وحجتهم: أنّها اللغة الأفصح، وهي التي نزل بها القرآن، والقولُ المخالفُ للأشهر: أنَّ (مَا) لا تعملُ عملَ (ليسَ) عند التميميين، وحجتهم: أنَّ القولَ بإلغائها هو القياس؛ فقد ذكر سيبويه: أنَّ بني تميم يجرونها مجرى (أمّا) و(هل)؛ أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار[36].

وعلل ابن جني لقول سيبويه، بقوله: "فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهما ونافية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها. وكأن بني تميم لما رأوها حرفًا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأيها، كقولك: ما زيدٌ أخوك، وما قام زيدٌ، أجروها مجرى (هل) ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياسًا من لغة الحجازيين"[37]، وذكر ابنُ الورَّاق: أنَّ منْ لمْ يُجِزْ ذَلِكَ؛ فحجتُهُ أَنَّ الْقيَاسَ فِي (مَا) أَلَّا تعْملَ شَيْئًا، فَإِذا خَالَفت الْعَرَبُ جِهَةَ الْقيَاسِ، فَلَيْسَ لنَا أَنَّ نتعدَّى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقيَاسَ لَا يُوجِبهُ، وَالْأَصْلُ أَنْ يكونَ مَا بعْدهَا مُبْتَدَأً وخبرًا؛ فَلذَلِكَ لمْ تعْملْ[38].

ويبيَّن السَّيرافي: أنَّ (مَا) أضعفُ عندهُم، منْ (ليسَ)؛ لأنَّ (ليسَ) فعلٌ، و (مَا) حرفٌ، ولضعفِها عندهُم لمْ يجروهَا مجْرى (ليسَ) في كلِ المواضعِ؛ وذلكَ أنَّ الخبرَ إذا تقدَّمَ على الاسمِ في (مَا)، أو دخلَ حرفُ الاستثناءِ بينَ الاسمِ والخبرِ بطلَ عملُها، وارتفعَ ما بعدَها بالابتداءِ والخبرِ، كقولِكَ: (مَا قائمٌ زيدٌ)، و (مَا زيدٌ إلا قائمٌ)[39].

ويذكر ابن الأثير: أنَّه لمَّا كانتْ (مَا) فرعًا عليها نقصتْ عنهَا؛ فإذَا تقدَّمَ خبرُها، أو فصلَ بين اسمِها وخبرِها بـ(إلَّا)، أو جاءَ بعدهُ ما ينقضُ النفيَّ، بطلَ عملُها وارتفعَ الخبر إجماعًا؛ لنقصِ أسبابِ المشابهةِ بينَها وبينَ ما أشبهتَهُ[40].

ويرى البعض كالرُّمَّانيّ: أنَّ في إعمالِها مخالفةً للأصلِ؛ إذ يبيَّن أنَّ المشتركَ حقَّهُ ألَّا يعملَ؛ لعدمِ اختصاصِهِ بأحدِهما، وقد خالفَ هذا الأصلَ أحرفٌ منْها: (مَا) الحجازيةُ أعملهَا أهلُ الحجازِ عملَ (ليسَ)، لشبهِها بِها، وأهملهَا بنو تميمٍ على الأصلِ[41].

ويذكر ناظر الجيش: أنَّ مَا قصدوهُ في هذا الموضعِ من الحُجةِ لا يفيدُ؛ لأنَّ العواملَ لا تأثيرَ لهَا في الجُملِ، وأنَّ شأنَ العواملِ أنْ تُحدثَ العملَ في المفرداتِ، وأنَّهُ ليسَ للعواملِ تأثيرٌ في الجملةِ؛ لأنَّها ليستْ محلًا لتأثيرِ العواملِ فيهَا". فالحقُّ الذي قرروهُ غيرُ محتاجٍ إليهِ في إثباتِ عملَ (مَا)،

وأنْ يُقالَ ابتداءً: إنَّ (ما) إنَّما عملتْ حملًا على (ليس) للشبهِ الذي بينهُما، و(ليسَ) إنَّما عملتْ لِما عملتْ لهُ كانَ وأخواتُها[42].

ومع ورود بعض القراءاتِ التي تثبتُ إبطالَ عملها؛ إذ أهملهَا بنو تميمٍ، وبلغتِهم قرأَ ابنُ مسعودٍ: ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾ [يوسف: 31]، بالرفعِ، ونُقل عنْ عاصمٍ: ﴿مَاهُنَّ أُمهَاتُهم﴾ [الممتحنة: 2] بالرفعِ[43]. إلا أنَّ الأفصح والكثير في القرآن إعمالها عمل ليس؛ إذ بلسانهم نزل، وأنَّ هذه التعليلات لا تقوم لهذا، جريًا على الأفصح الذي ورد في القرآن، وفي لغة العرب.

- **(لا) هل هي عاملة عملَ (ليسَ)؟:**

(لا)، من غيرِ الحروفِ المختصةِ، وفي إعمالِها قولان[44]:

أحدُهما: وهو المشهورُ أنَّها تعملُ بشروطٍ، كـ(مَا) وإلحاقًا بـ(ليسَ)، كقولهِ[45]:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

الثاني: المخالف للمشهور، المنع من عملها؛ فمنهم من يقول: وهو إنَّها لا تعملُ أصلًا، ويرتفعُ ما بعدَها بالابتداءِ والخبرِ، ولا يُنصبُ أصلًا، ومنهم من يقول: إنَّها أُجريتْ مجْرى (ليسَ) في رفعِ الاسمِ، ولا تعملُ في الخبرِ شيئًا، وأنَّ القولَ بعملِها لا يُحفظُ في نثرٍ ولا نظمٍ، وغيرُ مسموعٍ عن العربِ؛ فقد بيَّن أبو حيَّان: أنَّه لو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّهُ لا يجوزُ أنْ تعملْ (لا) هذا العملَ لذهبَ مذهبًا حسنًا؛ إذْ لا يحُفظ ذلكَ في نثرٍ أصلًا، ولا في نظمٍ إلَّا في ذينك البيتينِ النادرينِ، ولا ينبغي أنْ تُبنى القواعدُ على ذلكَ، وليسَ في كتابِ سيبويه ما يدلُّ على أنَّ إعمالهَا عملَ (ليسَ) مسموعٌ منْ العربِ لا قليلًا ولا كثيرًا، فيكون مقيسًا مُطردًا[46].

والمتأمل في كتاب سيبويه يجد أنَّه ينص على أنَّ إعمالها عمل ليس قليل، واشترط لها شرطًا واحدًا وهو ألا تعمل في معرفة [47].

ولمْ يُنصْ على أنَّ عملهَا بالنسبةِ إلى لغةٍ مخصوصةٍ، إلا مَا في كتابِ "المغرب" لأبي الفتحِ ناصرِ بنِ أبي المكارمِ المطرزيِ الخوارزميّ[48].

ثم إنَّ الشواهدَ التي استشهدَ بها ابن مالكٍ على أنَّها تعمل النصبَ في الخبرِ مردودةٌ، بأنَّه لا حُجةَ فيها، فليس فيها خبرٌ البتةَ...فلمْ يبقَ ما يدلُّ على أنَّها تعمل عمل "ليسَ" إلا البيتانِ السابقانِ، وهُما منَ القلةِ بحيث لا تُبنى عليهِ القواعدُ[49].

وقد رجَّحَ عدم عمل (لا) بعضُ كبارِ النُّحاةِ، كالأخفشِ، والمبرِّدِ؛ فقد زعما: أنَّ (لا) لا تعملُ عملَ ليسَ[50]، وهكذا ذكرَ أبو حيَّان عنِ الأخفشِ والمبرِّدِ، أنَّها لا تعملْ. لكنْ عندَ الرجوعِ لكلامِ المبرِّدِ، يتبين أنَّه يرى أنَّها لا تعمل في المعارفِ[51]، وذكرَ الصبَّانُ: أنَّ الفراءَ ومنْ وافقَهُ، يمنعونَ عملهَا[52]. والراجح ما ذهب إليه سيبويه، وهو أنَّ (لا) عملها قليل، بشرط أن لا تعمل في معرفة.

- **كادَ إثباتُها إثباتٌ ونفيُها نفيٌّ:**

ذكر ابن مالك: أنَّه قدْ اشتهرَ القولُ بأنَّ (كادَ) إثباتُها نفيٌ، ونفيُها إثباتٌ؛ حتَّى جُعلَ هذا المعنَى لُغزًا فقيلَ: وهذا اللُّغزُ لِلمعرِّي[53]:

أَنَحْوِيَّ هَذا العَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ
جَرَتْ في لِسانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُـــــــودِ
إذَا نُفِيَتْ – واللهُ أعلمُ – أُثْبِتَتْ
وإنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقَامَ جُحُـــودِ

ومرادُ هذا القائلِ (كَادَ)، ومنْ زعمِ هذا فليسَ بمصيبٍ؛ بلْ حُكمُ (كادَ) حُكمُ سائرِ الأفعالِ، منْ أنَّ معنَاها منفيٌّ إذا صحبَها حرفُ نفيٍ، وثابتٌ إذَا لمْ يصحبَها(54).

ويقول محمد العثيمين:« لكن هذا الذي اشتهر ليس بصحيح، فهي كغيرها من الأفعال: إثباتها إثبات، ونفيها نفي»(55).

وحجتهم: أنَّ معنَى (كادَ) المقاربةُ التي إذا انتفتْ انتفى حصولُ الفعلِ؛ فقد ذكر ابنُ هشامٍ: أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّ حُكمَهَا حُكم سَائِر الْأَفْعَالِ، فِي أَنَّ نَفيَهَا نفيٌ وإثباتَها إِثْبَاتٌ، وَبَيَانُهُ: أَنَّ مَعْنَاهَا المقاربةُ وَلَا شكَّ في أَنَّ معنى (كَادَ يفعلُ)؛ أي: قَاربَ الْفِعْلَ، وَأَنَّ معنى مَا (كَادَ يفعلُ): مَا قَاربَ الْفِعْلَ، فخبرُها منفيٌ دَائِمًا، أمَّا إذا كَانَت منفيةً فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ إذا انْتَفَتْ مقاربةُ الْفِعْلِ انْتَفَى عقلًا حُصُولُ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَدَلِيلهُ: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور: 40]؛ وَلِهَذَا كَانَ أبلغَ من أَنْ يُقَالَ لمْ يرهَا؛ لِأَنَّ مَن لمْ يرَ قدْ يُقَارب الرُّؤْيَةَ، وَأَمَّا إذا كَانَتْ المقاربةُ مثبتَةً فَلِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِقربِ الشَّيْءِ يَقْتَضِي عُرفًا عدمَ حُصُولهِ، وَإِلَّا لَكَانَ الْإِخْبَارُ حِينَئِذٍ بحصولهِ لَا بمقاربةِ حُصُولهِ؛ إِذْ لَا يُحسنُ فِي الْعُرفِ أَنْ يُقَالَ: لمنْ صلَّى قَاربَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ مَا صلَّى حَتَّى قَاربَ الصَّلَاةَ(56).

ويقرّر الصبَّان عدمِ التسليمِ المطلقِ لهذهِ القاعدةِ؛ إذْ يقولُ: « اعلمْ أنَّ ظاهرْ هذا المشهورِ، أنَّ (كادَ) إثباتُها نفيٌ لها نفسَها، ونفيُّها إثباتٌ لها نفسَها. والردُّ الآتي مبنيٌّ على حملهِ على هذا الظاهرِ، وحمَله كثيرٌ على أنَّ (كادَ) إثباتُها نفيٌ للخبرِ ونَفْيُها إثباتٌ للخبرِ، وردُّه على هذا الحملِ بأنَّ الخبرَ بمقتضى (كادَ) منفيٌ على كلِّ حالٍ، فالشقُّ الأولُ مسلَّمٌ والثاني غيرُ مسلَّمٍ»(57).

ويرى السَّامرائي: أنَّه يمكن الجمع بين الرأيين بالقول: إنَّ الأصل ما ذُكر، ويمكن أن يراد المعنى الأول بالقرائن(58).

فالذي يترجَّح أنَّ (كاد) كسائرِ الأفعالِ، إثباتُها إثباتٌ ونَفْيُها نفيٌ، وهو قول كثير من المحققينَ، كابنِ مالكٍ(59)، وأبي حيَّان(60)، وابنِ هشامٍ(61)، والدماميني(62)، والفارضيّ(63)، والسيُّوطيّ(64)، وغيرهم(65).

– خبرُ أفعالِ المقاربةِ قدْ لا يكونُ فعلًا مضارِعًا:

المشهورُ عندَ النَّحويين أنَّ خبرَ أفعالِ المقاربةِ لا يكونُ إلا أفعالًا، وما سُمعَ خارجًا عنْ ذلكَ؛ فيُحملُ على الندرة، وإلى ذلكَ أشارَ ابنُ مالكٍ في كافيتِهِ(66):

وهَاكَ أَفْعَالًا إِلَى المُقَارَبَهْ
تُعْزَى ومَع كَانَ لَهَا مُنَاسَبَهْ
وكَاسْمِهَا اسْمُهُنَّ لَكِنِ الخَبَرْ
هُنَا مُضَارِعٌ ومُفْرَدًا نَدَرْ(67).

وقد ورد السَّماع بذلكَ عن العربِ؛ فمن ذلكَ قولُ القائلِ(68):

أَكْثَرْتَ فِيْ الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا
لَا تُكْثِرَنْ إِنِّيْ عَسَيتُ صَائِمًا

وهذا تنبيهٌ على الأصلِ لِئَلا يُجهلُ. وقالتْ العربُ[69]: "عَسَى الغويرُ أبؤُسًا"، فـ(أبؤس) منصوبٌ على أنَّه خبرُ "عسى" عندَ سيبويه والبصريينَ[70].

ويرى البعض: أنَّ عملَها في الأصلِ عمل كانَ؛ فمجيءُ خبرها فعلًا مخالفةٌ للأصلِ، يعني أنَّ هذهِ الأفعالُ هي منْ بابِ (كانَ)، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، ويدلُّ على ذلكَ مجيءُ الخبرِ في بعضِها اسمًا منصوبًا في الشعرِ، وما جازَ أن يكونَ اسمًا لـ(كانَ) من المبتدآتِ كانَ اسمًا لها[71].

وذكر الدماميني: أنَّ الأصل في خبرِ أفعالِ المقاربةِ أنْ يكونَ فعلًا مضارِعًا، تقولُ: جعلتُ أفعلُ، هذا هو الاستعمالُ المطرِدُ، وما جاءَ على خلافهِ، بنوهُ على أصلٍ متروكٍ؛ وذلكَ أنَّ سائرَ أفعالِ المقاربةِ مثل كانَ في الدخولِ على مبتدأٍ وخبرٍ، فالأصلُ أنْ يكونَ خبرُها كخبرِ كانَ في وقوعهِ مفردًا، وجملةً اسميةً وفعليةً، وظرفًا؛ فتُركَ الأصلَ، والتُزمَ كونَ الخبرِ مضارِعًا[72].

فمجيءُ خبرِها أفعالًا في الغالبِ والشائع؛ يعني جواز وروده غير فعلٍ في النادر [73].

- (حسبُ) لا يرُادُ بها الاعتقادُ الراجحُ:

لـ(حسبُ) المتعديَّةُ استعمالانِ: أحدُهما: أنْ يُرادَ بِها الاعتقاد الراجح، وهو المشهورُ؛ كقولهِ تعالى: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ [المجادلة: 8]، والثاني: أنْ يُرادَ بِها معنى (عَلِمَ)، كقولِ الشاعرِ[74]:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا[75].

ومثلُها: ظنَّ وخالَ، واستعمالهُمَا في غيرِ متيقنٍ مشهورُ[76]. والذي يبدو أنَّ مجيئَها بمعنَى (العِلم) استعمالٌ صحيحٌ . أيضًا .؛ لتقرير كثير من أئمةِ النَّحوِ: أنَّ (حَسبَ) تأتي بمعنَى (علِمَ)، وأنَّها تأتي في الأمرِ المتيَّقنِ[77].

وقد جاءت الشواهدِ الشعريةِ بذلكَ، كقولِ الشاعرِ[78]:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ...
رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

وقولِ الآخرِ[79]:

شَهِدْتُ وَفَاتُونِي وَكُنْتُ حَسِبْتِنِي ...
فَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغِيبِي

ويرى ابن الأثير: أنَّ (حسبت) منقولة من الحساب العدديّ المتعدّي إلى واحد؛ فإذا قلت: حسبت زيدًا عالمًا؛ فمعناه: أدخلته في عدد العلماء، بغير علم، وقد يكون بمعنى(علمت)[80].

وذكرَ ناظرُ الجيشِ: أنَّ (ظنَّ) تُستعملُ في المتيقنِ كثيرًا، ونُقلَ ذلكَ في (حسبَ) و(خالَ)[81].

والذي يظهر أنَّ بينَهما فرقًا؛ فإنَّ (حسبَ) القلبي، منقولٌ منْ (حسبَ) الحسيِّ الذي منهُ الحسابُ، ومنهُ حسبَ الدراهمِ؛ أي عدَّها؛ فإنَّ (حسبَ) في قولِك: (حسبتُ محمدًا صاحبكَ)، فيهِ معنَى الحسابِ؛ أي: حسبَ ذلكَ وانتهَى إلى مَا انتهى إليهِ، وليسَ هذا الفعلُ مطابقًا للظنِّ تمامًا؛ فهناكَ فرقٌ بينَ قولِكَ: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا﴾ [الحشر: 14]، و (تظنُّهم جميعًا) فإن: قولك: ﴿تَحْسَبُهُمْ﴾ إنَّما يكونُ بعدَ مراقبةِ أحوالِهم؛ فكأنَّكَ أجريتَ عمليةَ حسابٍ، فأدَّى حسابكَ إلى ذلكَ بخلافِ قولِك: (أظنُّهم)؛ فالحسبانُ قائمٌ على الحسابِ والنَّظرِ

العقليّ، بخلافِ الظنِّ الذي يدخلُ الذهنَّ، ويلابسهُ لأدنى سببٍ [82]. فتبيَّنَ منْ هذا أنَّ (حَسبَ) تكونُ بمعنَى (العلمِ)، أولى منْ أنْ تكونَ للظنِّ.

- استعمالُ (تعلَّم) في غيرِ أنَّ وصلتها:

منْ أخواتِ (عَلِمَ) ذاتُ المفعولينِ (تَعَلَّمْ) بمعنَى: اعلمْ، ولمْ يُستعملْ لهَا ماضٍ ولا مضارعٍ، والمشهورُ إعمالُهَا في (أنَّ)، كقولِ الشاعرِ [83]:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا

عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهْيَ الثُّبُوْرُ [84].

وقد تقرَّر في كُتبِ اللُّغةِ: أنَّ (عَلِمْتُ) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ؛ وَلِذَلِكَ أَجازوا (عَلِمْتُني)، كَمَا قَالُوا: (ظَنَنْتُنِي ورأَيْتُنِي وحسِبْتُنِي). تَقُولُ: عَلِمْتُ عَبْدَ اللَّهِ عَاقِلًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: عَلِمْتُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى عَرَفْته وخَبَرْتُه [85].

وجاءت الشواهد الشِّعرية، باستعمالِ (تعلَّمْ) بمعنى (اعلمْ)؛ فتنصبُ مفعولينِ، وجاءتْ غير مقرونةٍ بـ(أنَّ)، كقولِ القائلِ [86]:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالِغ بِلَفْظٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

فالذي يترجح أنَّ استعمالَهَا غير عاملةٍ في (أنَّ)، لا يترتبُ عليهِ خللٌ في المعنَى، ولا غُموضٌ في المحتوى.

- مجيءُ عسَى خبريةٌ:

المشهورُ: أنَّ (عسَى) إنشاءٌ؛ لأنَّهُ ترجٍ؛ فهيَ نظيرةُ (لعلَّ)؛ ولذلكَ لا يجوزُ وصلَ الموصولِ بِهَا، لكنْ دخول (هلْ) الاستفهاميةِ عليهَا في نحوِ قولهِ تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَاّ تُقَاتِلُواْ﴾ [البقرة: 246]، ووقوعُها خبرًا لـ(إنَّ) في قولِ الراجزِ [87]:

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دَائِمًا

لا تُكْثِرَنْ إِنِّيْ عَسَيْتُ صَائِمًا

دليلٌ على أنَّها فعلٌ خبريٌّ، وإذا ثبتَ كونها فعلًا خبريًا؛ فينبغي أنْ يجوزَ وقوعها صلةً للموصولِ بلا خلافٍ [88].

وذكر سيبويه: أنَّ معناها الطمع والإشفاق [89].

وأمَّا الأبياتُ التي يُستدلُّ بِها على الإنشاءِ فمُتأولةٌ [90]، والتخريجات في كونِ (عسَى) إنشاءٌ لا تستقيمُ، فمِمَّا يحتاجُ إلي النَّظرِ قول القائلِ: (عسَى زيدٌ أنْ يقومَ)؛ فإنَّكَ إنْ قدَّرتْ عسَى فيهِ فِعلًا إنشائيًا، كمَا قالَ النَّحويونَ أشكلَ؛ إذْ لا يُسندُ فعلُ الإنشاءِ إلَّا إلى منشئِهِ، وهو المتكلِّمُ، كـ(بعتُ واشتريتُ وأقسمتُ وقبلتُ وحررتُكِ) وأيضًا من المعلومِ أنَّ زيدًا لمْ يترَّجَ وأنَّ المُترجَّي المتكلِّم، وإنْ قدرتَه خبرًا، كمَا في البيتِ والآيةِ؛ فليسَ المعنَى على الإخبارِ؛ ولهذا لا يصحُّ تصديقُ قائلهِ ولا تكذيبُهُ، فإنْ قلتَ: نخلصُ من هذا الإشكالِ إلى أنَّهم نصُّوا على أنَّ (كانَ) وما أشبهَهَا أفعالٌ جاريةٌ مجْرى الأدواتِ، فلا يلزمُ فيها حكمُ سائرِ الأفعالِ؛ قلتُ: قدْ اعترفُوا مع ذلكَ بأنَّها مسندةٌ، إذ لا ينفكُّ الفعلُ المركبُ عنِ الإسنادِ إلَّا إنْ كانَ زائدًا أو مؤكدًا، على خلافٍ في هذينِ ـ أيضًا ـ وقالوا: إن "كانَ" مسندةٌ إلي مضمونِ الجملةِ، وقد بيَّنا أنَّ الفعلَ الإنشائِي لا يُمكنُ إسنادهُ لغيرِ المتكلِّمِ... [91]

وقـدْ ذكـروا: أنَّ بعـضَ النَّحـويينَ يـرى أنَّ (عسَى) حرفٌ، وجعلهَا أبو حيَّان مسألة خلافٍ، ولا يخفَي أنَّ مثلَ هذا الخلاف لا يُعتدُ بهِ، وأنَّ القولَ بحرفيةِ الكلمةِ المذكورةِ قولٌ لا ينبغي التشاغل بهِ لقيامِ الدلائِلِ القطعيةِ على بطلانهِ[92]. وبناءً عليهِ؛ يبقى الإشكالُ قائِمًا إذا اعتبرتَ عسَى فِعلًا إنشائيًا، فالأسلمُ القولُ بخبريتِها؛ أي: بحسبِ الأصلِ، لا بحسبِ الاستعمالِ [93]؛ ولذلكَ فقد رجَّحَ وقوعَها خبرية من النَّحويينَ هشامٌ؛ فقد ذهبَ إلى أنَّهُ يجوزُ في ليتَ ولعلَّ وعسَى أنْ يقعنَ صلةً للموصولِ؛ فتقولُ: (الذي ليتَه منطلِقٌ زيدٌ)، و(الذي لعلَّهُ منطلقٌ زيدٌ)، و(الذي عسَى أنْ يخرجَ عمروٌ)[94]. ويظهرُ أنَّ أبا حيَّان يميلُ إلى ترجيحِ كلامهِ؛ ولذا يقولُ: " وإذا ثبتَ كونها فعلًا خبريًا فينبغيْ أنْ يجوزَ وقوعَها صلةً للموصولِ بِلا خلافٍ"[95]. وكذا رجَّحه البغداديُّ[96]. إذًا يترجح أنَّ (عسى) فعلٌ خبريٌّ.

وبناء على ما سبق؛ فالراجح أنَّ (عسى) فعلٌ خبريٌّ.

اتصالُ الضَّميرِ بـ(عسى) يكونُ بصورةِ المنصوبِ:

اتصال الضَّميرِ بـ(عَسى)، فيهِ قولانِ[97] كالآتي:

الأولُ: إذا اتصلَ بـ(عسى) ضميرٌ؛ فحقهُ أنْ يكونَ بصورةِ المرفوعِ، وهذا هو المشهورُ في كلامِ العربِ والذي نزلَ بهِ القرآنُ.

الثاني: المخالف للمشهور، وهو أنَّ منَ العربِ من يأتي بهِ في صورةِ المنصوبِ المتصلِ؛ فيقولُ: عَساني وعَساكَ وعساهُ، وقال عمرانُ بنُ حطَّان[98]:

وَلِيَ نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا

تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي.

فيرى أنَّ (الكافَ) لا تكونُ إلا ضميرَ (نَصبٍ)؛ فإنَّ الذي يدلُّ على أنَّ (الكافَ) في (عسَاك) منصوبةٌ: أنَّها ليستْ منْ ضمائرِ (الرفعِ)، ويدخلُ عليهَا نونُ الوقايةِ في قولِ عِمْرانَ: لعليّ أو عَساني[99].

وأنَّ الياءَ والنونَ فيما آخرهُ ألفٌ لا تكونُ إلا للـ(نَّصبِ)، كما ذكرَ ابنُ يعيش [100].

ورجح كثير منَ المحققينَ: أنْ يكونَ الضمير المتصل ب(عسى) في صورةِ (المنصوبِ)، كابن مالكٍ الذي بيَّن: أنَّ سيبويه والمبرِّد اتفقا على أنَّه منصوبُ المحلِّ، وأنَّ الفعلَ في موضعِ رفعٍ، إلا أنَّ سيبويهَ يجعلُ المنصوبَ اسمًا، والمرفوع خبرًا حمَلًا على (لعلَّ)، والمبرِّدُ يجعلُ المنصوبَ خبرًا مقدمًا، وأنَّ والفعلَ اسمًا مؤخرًا[101]. وقد استعرضَ أبو حيَّان الأقوالَ وحجَجها، وأطالَ الردَّ على ابنِ مالكَ ترجيحَهُ قولَ أبي حسن الأخفش، وهو أنَّهُ وإن كانَ الضميرُ في صورةِ المنصوبِ، فهو في موضعِ رفعٍ، من أرادها فليراجعها في مكانها[102].

ويكشف أبو حيان عن علةَ الاقتصارَ على منصوبٍ عسى، بأنَّها تعملُ عملَ (لعلَّ)؛ فلأنَّها لمَّا عملتْ عملَ (لعلَّ) صارَ حكمُها في الاقتصارِ حكمَها؛ فكمَا يُقتصرُ على منصوبِ (لعلَّ) وأخواتُها، ويُحذفُ مرفوعُها للعلمِ بهِ، فكذلكَ (عسَى)[103]. فالذي يترجح أنَّه وإن كان مجيئه في صورة المنصوب سائغٌ في الاستعمال إلا أنَّ

مجيئه في صورة المرفوع أولى لمجيئه في كلام العرب وبه نزل القرآن.

2.3. مسائل متعلقة بالأحرف النَّاسخة:

حيث تناول المسائلَ المتعلقةِ بالأحرفِ النَّاسخةِ ممَّا خالفَ المشهورِ، التي تتسمُّ بالصحةِ والتحقيقِ، مراعيًا أوجهَ الترجيحِ المعروفةِ عندَ النُّحاةِ. ومن هذه المسائل الآتي:

- كسرُ همزة (إنَّ) في (علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ):

همزةِ (إنَّ) إذا تقدمها فعلُ القلبِ، فيها رأيانِ[104]:

الأولُ: فتحُ همزةِ (أنَّ)، وقالوا: إنما هي لام القسم؛ فمتى تقدَّم فعل القلب فُتِحت همزةُ (إن)، كـ: علمتُ أنَّ زيدًا لقائمٌ، وهو قولُ الجمهورِ، وهو المشهورُ.

الثاني: كسرُ همزةُ (إنَّ)، وذكر الأزهريُّ: أنَّه الصوابُ عندَ الكِسائيّ وهشامٍ، وهو المخالف للمشهور.

وبيَّن الزجاجيُّ: أنَّ علةَ كسرِها وقوعُ (اللَّامِ) في الخبرِ محققةٌ لهُ غير مزيلةٍ لمعناهُ؛ فإدخالُ (اللاَّمِ) في خبرِ (إنَّ) دونَ سائرِ أخواتِها، فـ(لأنَّ) إنَّ داخلةٌ على المبتدأِ والخبرِ محققةٌ لهُ غير مزيلةٍ لمعناهُ، وهذه (اللَّامِ) وهي (لامُ) الابتداءِ الداخلةُ للتوكيدِ؛ فجازَ دخولُها على خبرِ (إنَّ) وحدَها لما لم تغيّر معنَى الابتداءِ، ولمْ تدخلْ على سائرِ أخواتِها؛ لأنَّها تغيّرُ معنَى الابتداءِ لما تدخلُ عليه من المعانيّ[105]. ورجَّح سيبويه الكسر نحو " قد علمت إنَّه لخيرٌ منك"[106]. فالذي يترجح كسر همزة (إنَّ) في هذا الموضع.

- إعمال (أنْ) المفتوحة:

يذكرُ رضِيُّ الدِّين الخلافَ في إعمالِ (أنَّ) المفتوحةَ وإلغائها؛ إذ يقولُ: وإنَّما عملت المفتوحة الملغاة ظاهرًا، في ضمير شأن مقدر؛ ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها رابطٌ مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم؛ لأنه يكون لها باسمها ارتباط، ولاسمها بالخبر ارتباط؛ فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط، وإنَّما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما، لارتباط معنوي تامٌ بينهما؛ وذلك أنَّها حرف موصول، وهي مع صلتها في تقدير المفرد؛ إذ هي حرف مصدري، فكأنَّ (أنْ) وحدَها بعضُ حروفِ ذلكَ المفردِ، بخلافِ (إنَّ) المكسورةَ فإنَّها معَ جملتِها ليستْ بتقديرِ المفردِ، هذا هو المشهورُ من مذهبِ القومِ، أعنِي إعمالَ المفتوحةَ تقديرًا في حالِ إلغائِها لفظًا،

وقد أجازَ سيبويه إلغاءَها لفظًا وتقديرًا، كالمكسورةِ؛ فتكونُ كـ(مَا) المصدريةِ، هي مع جملتِها في تقديرِ المفردِ، معَ أنَّه لا ربطَ بينهُما لفظًا، ولا يضرُ ذلكَ، وهذا المذهبُ ليسَ ببعيدٍ[107].

وقد بيَّن ابن السَّراج أنَّ الإلغاءَ بسببِ زوالِ شبهِهَا بالفعلِ؛ فمنْ لم يعملهما، فالحجةُ لهُ: أنَّه إنَّما أعملَها لمَّا أشبهتْ الفعلَ بأنَّها على ثلاثةِ أحرفٍ، وأنَّها مفتوحةٌ؛ فلمَّا خُفِّفت زالَ الوزنُ والشبهُ[108].

وممن نسب الإلغاء إلى سيبويه السيوطي[109]. ورد هذا النعيمي: بأنَّه وهمٌ فكيف يكون مذهبه عدم إعمالها، وهو يقول: "من قبل أنَّ (أن) هاهنا فيها إضمار الهاء، ولا تجئ مخففةٌ هاهنا إلا على ذلك"، كما قال[110]، وهو عدي بن زيد:

أُكاشِرُه وأَعْلَمُ أَنْ كِلانا ...

على ما ساءَ صاحبَه حَرِيصُ

فهذا يريد معنى الهاء.

وقول الأعشى[111]:

في فِتْيةٍ كسُيوف الهند قد علموا ...

أن هالك كل من يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

ولا تخفف أنَّ إلا عليه، كما قال: قد علمت أن لا يقول ذاك؛ أي: إنَّه لا يقول. وقال عز وجل:﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولًا﴾[طه:89][112]. فلو كانت حرفًا مصدريًا غير عامل، كما زعم السيوطي، ما كانت هناك حاجة لتقدير الضمير حين دخلت على (كلانا) و (هالك) وحين ارتفع المضارع بعدها[113]. فالذي يترجح القول بإعمالها، كما هي في القرآن.

- **تركُ العطفِ على محلِّ اسمَ (إنَّ):**

العطف على محلِّ اسمِ (إنَّ) في نحوِ (إنَّ زيدًا قائمٌ، وعمروٌ)؛ فيهِ قولانِ[114]:

الأولُ: المشهورُ أنَّه معطوفٌ على محلِّ اسمِ (إنَّ)، فإنَّهُ في الأصلِ مرفوعٌ لكونِهِ مبتدأٌ، وهذا يشعرُ بهِ ظاهر كلامِ ابن مالك.

الثاني: ذهبَ قومٌ إلى أنَّهُ مبتدأٌ وخبرهُ محذوفٌ، والتقديرُ: وعمروٌ كذلكَ؛ فالعطفَ على محلِّ اسمِ(إنَّ) بالرفع مردودٌ يمنعُهُ المحققونَ؛ فقد بيَّن السَّمينُ الحلبي: أنَّ الناسَ قد رَدُّوا هذا المذهبَ، أعني: جوازَ الرفعِ عطفًا على محلِّ اسم (إنَّ) مطلقًا؛ أعني قبلَ الخبرِ وبعده، خَفِي إعرابُ الاسمِ أو ظهر. ونقل بعضُهم الإجماعَ على جوازِ الرفعِ على المحلِّ بعد الخبرِ، وليسَ بشيءٍ، وفي الجملةِ ففي المسألةِ أربعةُ مذاهبَ: مذهبُ المحققينَ: المنعُ مطلقًا...[115].

ويعلل ابن هشام لذلك بأنَّ شرطَ العطفِ على المحلِّ وجودُ الطالبِ لذلكَ المحلِّ، فالمحققونَ على منعِ ذلكَ، كما في قولِك: زيدٌ ليسَ بقائمٍ ولا قاعدًا. ألا ترى أنَّ الطالبَ للنَّاصبِ موجودٌ، وهو ليسَ، وأمَّا هنا فالطالبُ للرفعِ الابتداءُ، وقد زالَ بوجودِ العاملِ اللَّفظيِّ، فلمْ يجزْ اعتبارهُ بعدَ زوالهِ؛ لعدمِ وجودِ المجوزِ لهُ[116].

وقد أجازَ الكسائيُّ رفعَ المعطوفِ بعدَ «إنَّ» قبلَ الخبرِ مطلقًا، فيقولُ: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمانِ. وإنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ. ووافقهُ الفرَّاءُ إنْ خفيَ إعرابَ الاسمِ نحو: إنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ. وكِلا المذهبينِ ضعيفٌ؛ لأنَّ "إنَّ" وأخواتُها قدْ ثبتَ قوةُ شَبهِها بـ(كانَ) وأخواتِها، فكمَا امتنعَ بـ(كانَ) أنْ يكونَ للجزأينِ إعرابٌ في المحلِّ يخالفُ إعرابَ اللَّفظِ؛ يُمنعُ بـ(إنَّ)، ولو جازَ أنْ يكونَ اسمُ (إنَّ) مرفوعًا بالمحلِّ باعتبارِ عروضِ العاملِ لجازَ أنْ يكونَ خبرُ كانَ مرفوعُ المحلِّ بذلكَ الاعتبارِ لتساويهِما في أصالةِ الرفعِ وعروضِ النَّصبِ[117].

ويرى كثير من المحققينَ[118] منعَ العطفِ على محلِّ اسمِ (إنَّ)، كسيبويه، والشلوبين، وابنِ النَّاظمِ، ورضيِّ الدين، وابنِ هشامٍ، وابنِ عقيلٍ،

وناظرِ الجيشِ، والصبَّان، [119]. وهو الذي يترجح لما سبق تقريره.

- **(لكنَّ) معناهَا التوكيدُ:**

(لَكِنَّ) مُشَدّدَةُ النُّونِ حرفٌ ينصِبُ الِاسْمَ، وَيرْفَعُ الْخَبَرَ، وَفِي مَعْنَاهَا خلاف[120]:

أَحدُهَا: وَهُوَ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ وَاحِدٌ وَهُوَ (الِاسْتِدْرَاكُ)، وَفُسِّرَ بِأَنْ تنْسِب لِما بعْدَهَا حكمًا مُخَالفًا لحكمِ مَا قبلهَا، وَلذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ يتقدمهَا كَلَامٌ مُنَاقضٌ لما بعْدهَا نَحْو (مَا هَذَا سَاكِنًا لكنَّهُ متحركٌ)، أَو ضدٌّ لَهُ نَحْو (مَا هَذَا أَبيضُ لكنَّهُ أسودُ)، قيلَ: أَو خلافٌ نَحْوَ (مَا زيدٌ قَائِمًا لكنَّهُ شَارِبٌ)، وَقيلَ: لَا يجوزُ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: المخالف للمشهور، فمنهم من يقول: إنَّهَا ترِدُ تَارَةً للـ(استدراكِ) وَتارَةً للـ(تَّوكيدِ)، قَالَهُ جمَاعَةٌ مِنْهُم صَاحبُ الْبَسِيطِ، وفسَّروا الِاسْتِدْرَاكَ بِرَفْعِ مَا يتَوَهَّمُ ثُبُوتُه نَحْو مَا زيدٌ شجاعًا لكنَّهُ كريمٌ؛ لِأَنَّ الشجَاعَةَ وَالْكَرمَ لَا يكادانِ يفترقانِ، فنفيُّ أَحدَهمَا يُوهمُ انْتِفَاءَ الآخرِ، وَمَا قَامَ زيدٌ لَكِن عمرًا قَامَ، وَذَلِكَ إِذا كَانَ بَين الرجلَيْنِ تلابسٌ أَو تماثلٌ فِي الطَّرِيقِ، ومثَّلوا للتوكيدِ بِنَحْوِ: لَو جَاءَنِي أكرمتُه لكنَّهُ لم يَجِىءْ، فأكدتْ مَا أفادتْهُ لَو منَ الِامْتِنَاعِ. ومنهم من يقول: إنَّهَا للتوكيدِ دَائِمًا مثلُ (إن) ويصحبُ التوكيدَ معنَى الِاسْتِدْرَاكِ، وَهُوَ قَولُ ابن عُصْفُورٍ، فِي المقرّبِ: (إِنْ وَأَنْ وَلَكِنْ) وَمَعْنَاها التَّوكيدُ، وَلم يزدْ على ذَلِكَ، وَقَالَ فِي الشَّرْحِ: معنَى (لَكِنَّ) (التَّوكيد) وَتُعْطِي مَعَ ذَلِك الِاسْتِدْرَاكَ.

فالقولُ المخالفُ للمشهورِ أنَّ الراجحَ في معنَى (لكنَّ) التوكيدُ، وهو الأوفقُ؛ لأنَّ (لكنَّ) توجبُ للثَّاني ما نُفيَّ عنِ الأولِ، و(الاستدراكُ) فيها باطلٌ، قالَ ابنُ أبي الربيعِ: لا أعلمُ خِلافًا بينَ المتقدمينَ في أنَّ معنَى (لكنَّ) (الاستدراكَ) إلَّا أنَّي رأيتُ لابنِ الطراوةِ كلامًا يقتضِي أنَّ (لكنَّ) توجبُ للثَّاني ما نُفيَ عن الأولِ، و(الاستدراكُ) فيها باطلٌ؛ لأنَّ حقيقتَه أنْ تستدركَ شيئًا فاتَكَ أولًا، وأنتَ إذا قلتَ: مَا قامَ زيدٌ لكن عمروٌ لمْ يفتْكَ شيءٌ؛ لأنَّ إخبارَكَ بنفيِّ القيامِ عن زيدٍ صحيحٌ، ولمْ ينقُص منهُ شيءٌ فيستدرِكَ بالثَّاني، وإنَّما جئتَ بعدَ (لكنَّ) بخبرٍ آخرٍ، وهو إيجابُ القيامِ لعمروٍ[121].

ثمَّ إنَّ أصحابَ المعاجِمِ يذكرون: أنَّها ترد للاستدراك، وقيلَ: تَرِدُ تارةً للاسْتِدْراكِ، وتارةً للتوكيدِ، وقيل: للتوكيدِ دائِمًا مِثْل إنَّ[122].

وكذا فإنَّ جمعًا من النُّحاةِ المحققينَ يقرّرونَ أنَّها ترِدُ للـ(تَّوكيدِ)، كابنِ عصفورٍ، وأبي حيَّان، والشاطبيّ، وشيخ زاده[123]. ويذكر النعيمي: أنَّ سيبويه ذكر أنَّها تثبت معنى ما بعدها، ولم يصرح بلفظ الاستدراك، فالذي يترجح أنَّ معناها التوكيد، وقد تعطي معه الاستدراك.

- **حذفُ نونُ الوقايةِ في (ليتَ):**

المشهورُ في (ليتَ) أنَّ حذفَ نونَ الوقايةِ لا يجوزُ فيهِ إلا لضرورةِ الشعرِ، لا في السعةِ، كذَا قالَ سيبويهَ وغيرهُ، قالَ[124]:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِي
أُصَادِفُهُ، وأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي[125].

فالمخالفُ للمشهورِ أنَّ نونَ الوقايةِ يُحذفُ من (ليتي) اختيارًا، فمجيئَها بنونٍ محذوفةٍ يقرّرهُ أهلُ اللُّغةِ؛ فمثلًا نجد الجوهري يقولُ: " ويُقالُ:

(ليتـى) و(لَيْتنـي)، كمـا قـالوا: (لَعَلِّـي) و(لَعَلَّنـي)، و(إنّي) و(إنَّني)"[126].

ويرى البعض أنَّها لغةٌ مستعملةٌ عندَ العربِ، فقـد وردتْ هـذه الكلمـةُ فـي كثيـرٍ مـن الأشـعارِ العربيةِ، فقد ذكر سلمةُ الصُحاري: أنَّ للعربِ فيها لغـةً، يقولُ بعضُـهم: (ليتـي) بمعنَـى (ليتنـي)، قـالَ ورقةُ بنُ نوفلٍ[127]:

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ

ولَجْتُ وكُنْتُ أوّلَهُمْ ولُوُجَا[128].

وأنشدَ ابنُ جنَّي عنْ قطربَ لمهلهلٍ[129]:

زَعَمُوا أَنَّني ذُهِلْتُ وَلَيْتي

أَسْتَطيعُ الغَدَاةَ عَنْهُ ذُهُولا [130].

ومنه[131]:

أَمْ عَلِيْ لِيتَيْ غَـــــــزالٍ

عُلِّقَتْ تِلْكَ الشُّئُـــــــوفُ

يقولُ السَّمينُ الحلبيُّ: " وقد قَدَّمْتُ الدليلَ على صـحتهِ لغـةً، وـ أيضًـا ـ فـإنَّ الثقـاتِ نقلوا أنَّهـا لغـةٌ ثابتةٌ للعربِ، وهم غطفانُ فلا معنَى لإنكارِها"[132].

وقد أوضح ابن الصائغِ: أنَّ حذفَ النُّونِ من (ليت)، هو الأقيسُ[133].

ورجَّحَ بعضُ المحققينَ الحذفَ، كالفرّاءِ، نقله عنـه أبو حيَّان، ومـال إليـه[134]. وكـذا الدمامينيُّ والصـبَّانُ قـالا بجـوازه فـي الاختيـارِ[135]. وكـذا السَّمينُ الحلبـي؛ إذْ يقولُ: " واعلمْ أنَّ حـذفَ النُّـونِ في هذا النَّحوِ جائزٌ فصيحٌ، ولا يُلتفتُ إلى قولِ مَنْ مَنَع ذلك إلا في ضرورةٍ أو قليلٍ من الكلام، ولهذا عِيْبَ علـى مكـي ابـن أبـي طالـب قولـه: " الحَـذْفُ بعيـدٌ فـي العربيـةِ قبـيحٌ مكـروهٌ، وإنَّمـا يجـوزُ فـي الشـعرِ للـوزنِ، والقـرآنُ لا يُحتمـلُ ذلـكَ فيـهِ؛ إذْ لا ضـرورةَ تدعُو إليهِ" . وتجاسرَ بعضُـهم فقالَ: "هذهِ القراءةِ أعنـي تخفيـفَ النُّـونِ لحـنٌ" وهـذانِ القـولانِ مردودانِ عليهما لتواترِ ذلكَ[136] . والذي يترجح مـا ذهـب إليـه مكـي بـن أبـي طالـب أنّ القرآن لا يُحتمل فيه ذلك، وما جاء في القرآن هو الأفصح، ولا ضرورة تدعو إلى الحذف.

- **إهمال (ليتَ):**

ذكـر الشـاطبيُّ: أنَّ مـنْ جملـةِ هـذهِ الحـروفِ (ليـتَ) فاقتضَـى أَنَّ إعمالهَـا مـعَ (مَـا) قليـلٌ، أو مقيسٌ علـى قلَّةٍ. وذلكَ غيرُ صـحيحٍ؛ بلْ إعمالُها كثيرٌ، مشهورٌ، بلْ هو المتحقِّقُ فيهَا. وأمَّا إبطـالُ العملِ فغيرُ مُتعيّن؛ قالَ سيبويه: وأمَّـا (ليتَمـا زيـدٌ منطلِقٌ)، فـإنَّ الإلغـاءَ فيـهِ حسنٌ. قـال: وقـدْ كـانَ رؤبةُ بنُ العجَّاجِ يُنشِدُ هذا البيتَ رفعًا[137]:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا

إلى حَمَامَتِنَا، وَنِصْفُهُ فَقَدِ

فرفعهُ على وجهينِ: على أنْ يكونَ بمنزلةِ قولِ من قالَ: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: 26]، أو يكونُ بمنزلـةِ قولِـه: (إنَّمـا زيـدٌ منطلـقٌ)[138]. هذا مَـا قـالَ، والوجهـانِ جاريـانِ فيمَـا يعرضُ مـنْ هـذهِ المسـائلِ. وإذا كـانَ كذلكَ لمْ يصـحْ أنْ يُقالَ: إنَّ الإعمالَ فـي (ليتَ) قليلٌ، ولا سيَّما على مذهبهِ في الشرحِ؛ فإنَّه لمَّـا قَـرَّرَ مَـا أجـازهُ سـيبويه مـن الـوجهينِ قـالَ: "و(ليـتَ) –بهـذا التوجيـهِ– عاملـةٌ فـي الـروايتينِ، وهـى حقيقـةٌ بـذلكَ؛ لأنَّ اتصـالَ (مَـا) بِهـا، لـمْ يُـزِلْ اختصاصَها بالأسماءِ، بخلافِ أخواتِها فإنَّ اتصـالَ مَـا بِهـا أزالَ اختصاصَـها بالأسـماءِ، فاسـتحقَّتْ (ليتَمـا) بقـاءَ العمـلِ دون إنَّمـا، وكأنَّمـا، ولكنَّمـا، ولعلَّمـا، وهـذا هـو مـذهبُ سـيبويهَ"[139]. ونفـى

الفارضيُّ الشُّهرةَ في إعمالِها فقالَ: " وقيلَ: يجبُ إعمالَها، وَلَمْ يشتهرْ "[140]؛ ولكنَّ الصحيحَ ما نقلهُ الشاطبيُّ: أنَّ إعمالَها كثيرٌ مشهورٌ، كما تقدمَ.

وقد جاء الإهمال لغة قومٍ منَ العربِ، فَأَمَّا تَمِيمٌ فَترفعُ هَذَا كُلَّهُ، ويجعلونَ الْمُضمرَ مُبْتَدًا وَمَا بعدهُ خَبرَه كَمَا يُنشدُ هَذَا الْبَيْت[141]:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا

إلى حَمَامَتِنَا، وَنِصْفُهُ فَقَدِ

فيرفعونَ بهَذَا وَلَا يُعْمِلُونَ (لَيْتَ)[142].

وذكر الشاطبي: أنَّ القولَ بالإهمالِ حمَلًا لها على أخواتِهَا، فجازَ فيها إعمالُها لبقاءِ الاختصاصِ، وجازَ إهمالُها حملًا على أخواتِها[143]. وصوَّبه ابنُ هشامٍ، وعلَّل له بأنَّ الكفَّ ناشئٌ عن زوالِ الاختصاصِ[144].

ورجَّح ابنُ الحاجب: أنَّ (مَا) تلحقها فتُلغَى على الأفصحِ[145]. وبيَّن رضيُّ الدين: أنَّ الإلغاءَ أكثر؛ لأنَّها تخرُجُ بـ(مَا) عنِ الاختصاصِ بالجُملةِ الاسميَّةِ، فالأَولى ألَّا تعمَل انتهى[146].

فالذي يترجَّح جواز إلغاء (ليت) لما سبق تقريره.

- كسرُ همزةِ (إنَّ) بعدَ (جرمَ):

اختُلف في فتحِ همزة (إنْ) وكسرِهَا، بعد (جرم)، على قولينِ[147] كالآتي:

الأولُ: فتحُ همزةَ (أن) بعدها، هو المشهورُ، وبهِ قرأَ القُرَّاءُ.

الثاني: إجراءُ (لا جرمَ) مجْرَى اليمينِ، فكسَرَ بعضُ العربِ (إنْ) بعدَها. وهو المخالفُ للمشهورِ

وقرأ به بعضُ القراءِ، كعيسى الثقفي بكسر الهمزة في قوله: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُون﴾ [النحل: 23]، وقرأ الحسن وعيسى بن عمر بكسر الهمزة في: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: 62]، وهذا يدلُّ على اعتبارِ القولِ بالكسرِ[148].

وقد ذكر ابنُ هشامٍ جوازَ فتح همزةَ (إنَّ) وكسرَهَا في تسعةِ مواضعَ؛ منهَا: أنْ تقعَ بعدَ "لا جرمَ" والغالبُ الفتح، نحو:﴿ لا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ﴾ [النحل: 23]، فالفتحُ عندَ سيبويهَ على أنَّ "جرمَ" فعلٌ ماضٍ، و(أنْ) وصلتَها فاعلٌ؛ أي: وجبَ أنَّ اللهَ يعلمُ، و (لا) صلةٌ، وعندَ الفرَّاءِ على أنَّ "لا جرمَ" بمنزلةِ لا رجلَ، ومعناهُما لا بُدَّ، و(مِن) بعدهُما مقدرةٌ، والكسرُ على ما حكَاهُ الفرَّاءُ مِنْ أنَّ بعضَهم ينزِّلُهَا منزلةَ اليمينِ، فيقولُ: "لا جَرمَ لآتينَّكَ"[149].

وذكر رضيُّ الدين علة كسر همزةِ (إنَّ) بعد (لا جرمَ)، بأنَّ منْ كسرَ فللمعنَى العارضِ في (لا جرمَ) [150]. فالذي يترجح الكسر موافقة للأفصح على ما جاء في الذكر الحكيم.

- (إنَّما) هل الحصر منها ومن السياق:

يتحدث المرادي: أنَّه اشتهرَ في كلامِ المتأخرينَ، منْ أهلِ النَّحوِ، أنَّ (إنَّما) للحصر. قال الشيخ أبو حيَّان: إنَ الذي تقرَّرَ، في علمِ النَّحوِ، أنَّ (مَا) الداخلةُ على (إنَّ) وأخواتِها كافةٌ لها عن العملِ، فإنْ فُهمَ حصرٌ فمنْ سياقِ الكلامِ، لا منهَا. ولو أفادتْ الحصرَ لأفادتهُ أخواتُها المكفوفةُ بـ(مَا)[151]. وهو المخالف للمشهور، وذكر ابنُ تيميةَ: أنَّه قَدْ احْتَجَّ طَائِفَةٌ مِنْ الْأُصُولِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا لِلْحَصْرِ، بِأَنَّ حَرْفَ "إنْ" لِلْإِثْبَاتِ وَحَرْفَ "مَا"

لِلنَّفْيِ فَإِذَا اجْتَمَعَا حَصَلَ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ جَمِيعًا، وَهَذَا خَطَأٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بِالْعَرَبِيَّةِ[152].

ويقرّرُ القرافيُّ: أنَّ (إنَّ) إمَّا أنْ تكونَ لإثباتِ شيءٍ غيرَ مذكورٍ، و (مَا) لنفيّ شيءٍ غيرِ مذكورٍ، وإمَّا أنْ تكونَ (إنَّ) لإثباتِ شيءٍ مذكورٍ، و (مَا) لنفيّ شيءٍ غيرِ مذكورٍ، فالأولُ: باطلٌ إجماعًا، وإلَّا لَمَا كانَ في الجملةِ حصرٌ. والثاني: تحققَ فيهِ الحصرُ غيرَ أنَّ (إنَّ) ليستْ للإثباتِ، بلْ لتأكيدِ الكلامِ إثباتًا ونفيًا، و (مَا) ليستْ نافيةٌ، بل زائدةٌ كافةٌ؛ وبهذا يضَّعفُ هذا الرأيّ[153].

ويرى أبو حيّان: أنَّها لو أفادتْ الحصر لأفادتُهُ أخواتُها المكفوفةُ بـ(مَا)، كَمَا أَنَّ الْحَصْرَ لَا يُفْهَمُ مِنْ أَخَوَاتِهَا الَّتِي كُفَّتْ بِـ(مَا)، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ: لَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، فَكَذَلِكَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذَا فُهِمَ حَصْرٌ، فإنَّما يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ، لَا أَنَّ (إِنَّمَا) دَلَّتْ عَلَيْهِ[154].

ويرى أحمد مختار أنَّ الجمعَ بينَ النفيّ والإثباتِ تناقضٌ؛ إذ لا يمكنُ الجمعَ بينَ النفيّ والإثباتِ في سياقٍ واحدٍ[155].

ويزعم البعض أنَّ الحصرَ غير مقتصرٍ على (إنَّما) فقط، فقد ترد (إنَّما) لغيرِ الحصرِ، وهذا خلافٌ للأصلِ، وإنْ قيلَ: لو كانتْ لغيرِ الحصرِ وفُهِمَ أنَّها للحصرِ لخُولِفَ الأصلُ ــ أيضًا ــ، والجوابُ عن ذلكَ: أنَّ الحصرَ غيرُ مقتصرٍ على (إنَّما) فقط، بلْ قد يجيءُ الحصرُ بالسَّبْر والتقسيمِ كـ: (إنْ لمْ يكنْ زيدٌ متحركًا، فهو ساكنٌ)، وغيرهُ من أدواتِ الحصرِ[156].

ويجعل السبكي المناسبةَ بينَ الحصرِ واجتماعِ التأكيدينِ؛ لا يدلُّ على كونِ (إنَّما) للحصرِ فحسبْ؛ فـ(إنَّ) للتَّأكيدِ و (مَا) كذلكَ فاجتمعَ تأكيدانِ فأفادَا الحصرَ. ، ويردُ عليهِ أنَّه لو كانَ اجتماعُ تأكيدينِ للحصرِ لكانَ قولُك: (إنَّ زيدًا لقائمٌ)، يفيدُ الحصرَ، وقدْ يُجابُ بأنَّ مرادهُ أنَّه لا يجتمعُ حرفَا تأكيدٍ متواليانِ إلَّا للحصرِ، ثُمَّ هو ممنوعٌ، والتَّأكيدُ اللَّفظيُّ والمعنويُّ كلٌ منهُما يتكررُ ولا حصرُ[157].

ويرى البعض: امتناع اطَّراد الحصرِ بـ(إنَّما) معَ استعمالِ العربِ لهُ؛ لعدمِ اللُّجوءِ إلى التَّقديرِ، إذ يُمتنعُ اطَّرادُ الحصرِ بـ(إنَّما) معَ استعمالِ العربِ لهُ؛ لعدمِ اللُّجوءِ إلى التَّقديرِ مثلُ قولهِ تعالى: ﴿إنَّما المؤمنونَ الذينَ إذا ذُكرَ اللهُ وجِلتْ قُلوبهُم﴾ [الأنفال: 2]، لا يمكنُ أنْ يُقالَ بأنَّ (إنَّما) للحصرِ إلا بتأويلِ: المؤمنونَ الكاملونَ[158].

وشدَّد أبو حيَّان النَّكيرَ على منْ يقولُ: إنَّها للحصرِ، بقولهِ: "وَفِي أَلْفَاظِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ وَبَعْضِ أَهْلِ الْأُصُولِ أَنَّهَا لِلْحَصْرِ، وَكَوْنُهَا مُرَكَّبَةً مِنْ (مَا) النَّافِيَةِ، دَخَلَ عَلَيْهَا (إِنَّ) الَّتِي لِلْإِثْبَاتِ فَأَفَادَتِ الْحَصْرَ، قَوْلٌ رَكِيكٌ فَاسِدٌ صَادِرٌ عَنْ غَيْرِ عَارِفٍ بِالنَّحْوِ"[159].

والراجح أنَّ الحصر يُستفاد من جهتين: قرائن لفظية من (إنَّما)، كقوله: ﴿ إنَّمَا المؤمنُونَ إخوةٌ﴾ [الحجرات: 10]؛ فلو حذفت (إنَّما) لم يبق للحصر معنى، وقرائن معنوية وهي ما يدل عليه سياق الكلام.

4. الخاتمة:

تحدث البحثُ عنِ جملةٍ من مسائل النواسخ، وأبرزَ أقوالِ النُّحاةِ المحققةِ في ذلك، وتتبعَ بعضَ المسائلِ في هذا الشأنِ، ويمكنُ تسجيلَ النتائج الآتية:

ـ إنَّ القولَ المشهور لاشتهاره وكثرة دورانه في الغالبِ، تكونُ له غلبةُ الاستعمالِ، لاعتباراتٍ معينة عندهم..

ـ إنَّ القول المخالف للمشهور قد يُرجَّح لما تعضده من أدلةٍ وتحتف به من قرائن اختلاف.

ـ إنَّ الترجيحَ في مسائل النواسخ، يُبنى على قواعده المعروفة وأسسه الثابتة، مما يجعله أكثر جدوى، وأقوى مصداقية..

ـ إن مسائل النواسخ مهمةٌ؛ لما يتوقف عليها من معرفة المعاني، ودلالتها المختلفة.

5. الهوامش:

(1) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ت: المخزومي، السامرائي، دار ومكتبة الهلال: (201/4).

(2) ينظر: حمدي كوكب، الأفعال الناسخة، 1998م: ص: 6.

(3) ينظر: ابن الحفيد الدر النضيد من مجموعة الحفيد، دار التقدم، مصر، ط، 1322هـ: ص: 170.

(4) ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب، دار الفكر، دمشق، ط1985،6: ص: 881.

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: 230/1 من المخطوط 536 المصور بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة، نقلًا عن رسالة ماجستير (اختيارات ابن الحفيد)، لأيمن عمري.

(6) ينظر: الطيبي، الحسين بن عبد الله، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، مقدمة التحقيق: إياد الغوج، القسم الدراسي، جميل بني عطا، محمد عبد الرحيم، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: 1، 1434 هـ - 2013: (583/2).

(7) ينظر: الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف بن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط.2 1996م: (188/4).

(8) ينظر: الاختيارات النحوية والصرفية لابن الحفيد: ص: 133.

(9) الكتاب: (23/1).

(10) ينظر: ابن مالك، عبد الله بن محمد ،شرح التسهيل، ت: عبد الرحمن السيد، بدوي، دار هجر،ط1، 1410هـ: (377/1).

(11) ينظر: شرح الرضي: (188/4).

(12) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ط1، 1400هـ: (251/1).

(13) ينظر: الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري، دار الفكر، بيروت، ط.1، 2003م: (111/1).

(14) ينظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1417هـ: (226/1).

(15) ينظر: الاختيارات النحوية والصرفية لابن الحفيد: ص: 133.

(16) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ت: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى مكة، ط1، 1402هـ: (411/1).

(17) ينظر: ابن الخباز، أحمد بن الحسين توجيه اللمع، ت: فايز زكي، دار السلام، ط.2، 2007م، ص: 142.

(18) شرح الرضي: (191/4- 192).

(19) البيت من بحر الوافر من قصيدة طويلة للفرزدق يمدح فيها هشام بن عبد الملك، ينظر ديوان الفرزدق، نشر الصاوي، سنة 1354 هـ القاهرة: (1/ 290)، وشرح

التسهيل: (1/ 361)، وأبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط.1، 1417هـ: (4/ 218)، والشاهد فيه: زيادة كان بين الصفة والموصوف.

(20) ينظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد، دار السلام، مصر، ط.1، 1428هـ : (1160/3).

(21) ينظر: التذييل والتكميل: (4/ 220).

(22) تمهيد القواعد: (1160/3).

(23) ينظر: الكتاب: (153/2).

(24) ينظر: اللمع: ص: 38.

(25) ينظر: أبو حيان ، محمد ، ارتشاف الضرب، ت: رجب عثمان ، مكتبة الخانجي، القاهرة: (1158/3).

(26) ينظر: تعليق الفرائد: (157/3)، حاشية الصبان: (349/1).

(27) الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، ت: بدر الدين قهوجي، وجويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق/ بيروت، ط2، 1413-1993م: (394/3).

(28) ينظر: الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ت: محمد عوض، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2001م: (173/13).

(29) ينظر: الصُحاري، سَلَمة، الإبانة في اللغة، وزارة التراث – مسقط – عمان، ط:1، 1420 هـ: (444/1).

(30) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في حماسة البحتري، الوليد بن عبيد، ت: محمد حور، أحمد محمد، هيئة أبو الظبي للثقافة، 1428هـ: ص 49، وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ: (11/ 318).

(31) ينظر: لسان العرب: (11/ 317-318).

(32) ينظر: شرح الرضي: (186/4).

(33) ينظر: التذييل والتكميل: (123/4).

(34) ينظر: حاشية الصبان: (349/1).

(35) الشاطبي أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ت: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: 1، 1428 هـ -2007م: (217/2).

(36) ينظر: الكتاب: (57/1).

(37) الخصائص: (168/1).

(38) ينظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، ت: محمود درويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية،ط.1، 1420هـ: ص: 451. واللباب في علل البناء والإعراب العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل الإعراب، ت: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط.1، 1416هـ: (175/1).

(39) ينظر: السيرافي الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2008م: (323/1).

(40) ينظر: ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، دار الجيل، ط1، 1410هـ: ص: 91.

(41) ينظر: المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني، ت: فخر الدين قباوة، دار الكتب، بيروت، ط،1، 1413هـ: ص: 27.

(42) ينظر: تمهيد القواعد: (1191/3).

(43) ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، محمد بن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 2006م: ص: 436،

(44) ينظر: شرح التسهيل: (456/1).

(45) البيت من الطويل، لا يُعرفُ قائله، ينظر: شرح بن الناظم: ص61، شرح ابن عقيل: (1/ 178).

(46) ينظر: التذييل والتكميل: (284/4).

(47) ينظر: الكتاب: (1/28-354 - 355).

(48) ينظر: التذييل والتكميل: (284/4).

(49) ينظر: المرجع السابق: (283/4).

(50) ينظر: ارتشاف الضرب: (1208/3).

(51) ينظر: المقتضب: (362/4).

(52) ينظر: حاشية الصبان: (403/2).

(53) البيتان لأبي العلاء المعري، وهما من الطويل وينظران: في شرح الكافية الشافية: (1/ 467)، والمغني: (2/ 738).

(54) ينظر: شرح الكافية الشافية: (467/1).

(55) تفسير العثيمين: ص: 119.

(56) ينظر: مغني اللبيب: ص: 869.

(57) حاشية الصبان: (394/1).

(58) ينظر: معاني النحو: (279/1).

(59) ينظر: شرح التسهيل: (399/1).

(60) ينظر: التذييل والتكميل: (368/4).

(61) ينظر: مغني اللبيب: ص: 869.

(62) ينظر: تعليق الفرائد: (309/3).

(63) ينظر: الفارضي، محمد، شرح الفارضي ت: محمد مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1439م: (477/1).

(64) ينظر: همع الهوامع: (482/1).

(65) ينظر: النحو الوافي: (618/1)، والعثيمين، محمد، شرح الألفية، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط.1، 1429هـ: ص:257.

(66) الأبيات لابن مالك في شرح الكافية الشافية: (449/1).

(67) ينظر: المسائل النحوية في شرح التوضيح: ص: 127.

(68) البيت من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه: ص 185، وفي التذييل: (4/ 543)، والخصائص: (1/ 98)، وأمالي الشجري: (2/ 164)، وشرح التسهيل للمرادي: (1/ 404). والشاهد: قوله: (إني عسيت صائما) حيث جاء خبر (عسى) اسمًا مفردًا منصوبًا.

(69) هذا مثل استشهد به سيبويه: 1(/ 478)، وفي مجمع الأمثال، الميداني، أحمد بن محمد، ت: محمد محي الدين، دار المعرفة، بيروت، لبنان: (2/ 17) "الغوير: تصغير غار، والأبؤس جمع بؤس وهو الشدة". وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباء، حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه: عسى الغوير أبؤسًا، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار". وهو يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به.

(70) ينظر: التذييل والتكميل: (343/4).

(71) ينظر: المرجع السابق: (334/4).

(72) ينظر: مصابيح الجامع: (308/3).

(73) ينظر: المقاصد الشافية: (276/2).

(74) البيت من الطويل وهو للبيد بن أبي ربيعة ، في ديوانه: ص 146. وهو في التذييل: (2/ 967)، والبحر المحيط (3/ 113)، وشرح ابن الناظم (ص 75). والشاهد قوله: (حسبت التقى والحمد خير) حيث استعمل (حسب) في المتيقن وقد نصب بها مفعولين هما: «التقى» و «خير» واستعمالها في المتيقن قليل.

(75) ينظر: شرح الكافية: (543/2).

(76) ينظر: تمهيد القواعد: (1470/3).

(77) ينظر: ارتشاف الضرب: (2101/4)، التذيل:(6/ 36) تمهيد القواعد: (1372/4).

(78) تقدم في (حسب)، وتقدمه ليس ببعيد.

(79) البيت من الطويل وهو للنمر بن تولب في البخلاء، الجاحظ، عمرو بن بحر، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط2، 1419م: ص: 217، والتذييل: (2/ 967)، والشاهد فيه: استعمال «حسب» في المتيقن.

(80) ينظر: البديع في علم العربية: (444/1).

(81) ينظر: تمهيد القواعد: (1472/3).

(82) ينظر: معاني النحو: (2/23-24).

(83) البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني ولم يوجد في ديوانه، وهو من قصيدة، وكان من قصتها أنه قد خرج مع زياد بن سيار للغزو فلما رأى زياد جرادة قال، حرب ذات ألوان فرجع، ومضى النابغة فلما رجع غانمًا قال هذه

القصيدة " المقاصد النحوية: (2/ 374" ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: (79/2). والشاهد قوله: (تعلم أنه لا طير ...) حيث أعمل (تعلم) في (أن) وهو المشهور.

(84) ينظر: شرح الكافية الشافية: (80/2)، التذييل: (31/6)، وحاشية الصبان: (33/2)، وجامع الدروس العربية: (39/1).

(85) ينظر: لسان العرب: (418/12).

(86) البيت من الطويل وهو لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر في شرح ابن عقيل: (1/ 149)، والمقاصد النحوية: (825/2)، والشاهد قوله: (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) حيث استعمل (تعلم) بمعنى (اعلم) فنصب بها مفعولين هما شفاء النفس، "قهر عدوها" وجاءت غير مقرونة بأنّ.

(87) البيت من الرجز المشطور قاله رؤبة بن العجاج: انظر ملحقات ديوان رؤبة ص:185، الملحقة رقم: 91 ، وهو مجيء خبر عسى اسما صريحا، والواجب أن يكون فعلا مضارعا مقترنا بأن : الخصائص: (1/ 91).

(88) ينظر: التذييل والتكميل: (3/9-10)، وتمهيد القواعد: (646/2)، وحاشية الصبان: (238/1)، والنحو الوافي: (374/1).

(89) ينظر: الكتاب: (233/4).

(90) انظر التمهيد: (647/2).

(91) ينظر: شرح أبيات المغني: (343/3)، المقاصد النحوية: (679/2)، خزانة الأدب: (318/9).

(92) ينظر: تمهيد القواعد: (1263/3).

(93) حاشية الصبان: (238/1).

(94) ينظر: التذييل والتكميل: (9/3).

(95) المرجع السابق: (10/3).

(96) خزانة الأدب: (318/9).

(97) ينظر: التذييل والتكميل: (358/4).

(98) البيت من الوافر، وهو في الكتاب: (375/2)، والخصاص: (27/3)، وشرح المفصل: (2/ 166).

(99) ينظر: شرح المفصل: (346/2).

(100) ينظر: المرجع السابق: (346/2).

(101) ينظر: شرح التسهيل: (396/1-398).

(102) ينظر: التذييل والتكميل: (359/4-362).

(103) ينظر: المرجع السابق: (361/4).

(104) ينظر: ارتشاف الضرب: (1255/3)، وشرح التصريح: (313/1).

(105) ينظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، ت: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط.2، 1985م: ص: 75.

(106) ينظر: الكتاب: (147/3).

(107) ينظر: شرح الرضي: (469/2).

(108) ينظر: الأصول في النحو: (235/1).

(109) ينظر: همع الهوامع: (514/1).

(110) البيت من الوافر لعدي بن زيد كما في الكتاب: (74/3).

(111) البيت من البسيط وهو للأعشى في ديوانه: ص: 109

(112) ينظر: الكتاب: (73/3-74)

(113) ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ص: 371-372.

(114) ينظر: شرح ابن ناظم: ص: 123، وشرح ابن عقيل: (376/1).

(115) ينظر: الدر المصون: (358/4).

(116) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ص: 94.

(117) تمهيد القواعد: (1391/3).

(118) ينظر: الكتاب: (155/2)، وابن الناظم: ص: 123، والمغني: ص: 358، وابن عقيل: (367/1).

(119) تعليق الفرائد: (88/4)، حاشية الصبان: (421/1).

(120) ينظر: محمد محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط.1، 1984م: ص: (162/2).

(121) ينظر: تمهيد القواعد: (3491/1).

(122) ينظر: تاج العروس: (126/36)، المعجم الوسيط: (837/2).

(123) ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن المقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار ، الجبوري. ط.11972م: ص: 106، ارتشاف الضرب: (1237/3)، والمقاصد الشافية: (383/2)، و شيخ زاده، محمد مصطفى، شرح قواعد الإعراب، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط.1، 1995م: (164/1).

(124) البيت من الوافر، لزيد الخيل الطائي، ينظر: الديوان، زيد الخيل، ص: 137 ، وسيبويه: (2/ 370)، 106، وابن يعيش: (2/ 347)، وابن الناظم: ص: 43، توضيح المقاصد: (1/ 380)، والأشموني: (1/ 102)، وهمع الهوامع: (1/ 256).

(125) ينظر: الكتاب: (370/2)، وشرح الرضي على الكافية: (452/2).

(126) الصحاح: (265/1)، وانظر: المحكم والمحيط الأعظم: (519/9)، ولسان العرب: (87/2).

(127) البيت من الوافر، وهو لورقة بن نوفل في المقاصد النحوية: (1/ 365)، وشرح التصريح: (1/ 111)، وبلا نسبة في أوضح المسالك: (1/ 110)؛ وتخليص الشواهد: ص: 100، والشاهد: حذف نون الوقاية من ليت.

(128) الصحاري، سلمة، الإبانة في اللغة العربية، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، عمان، ط. 1، 1990م: (191/4).

(129) البيت من الخفيف، وهو للمهلهل في سر صناعة الإعراب: (2/ 550)؛ وليس في ديوانه وانظر: التذييل: (186/2).

(130) ينظر: المقاصد الشافية: (334/1).

(131) البيت من مجزوء الرمل، ونسبه الزجاجي لابن دريد ، أمالي الزجاجي، الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط.2، 1978م: ص: 70. والشاهد فيه: حذف نون الوقاية من ليت.

(132) الدر المصون: (19/5).

(133) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: (546/2).

(134) ينظر التذييل والتكميل: (187/2).

(135) ينظر: تعليق الفرائد: (61/2)، وحاشية الصبان: (181/1).

(136) الدر المصون : (18/5– 19).

(137) البيت من البسيط، من قصيدة طويلة للنابغة الذبياني، يمدح فيها النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه من هجاء – أو وشاية – هجاه به، هي في الديوان: ص: 19، وانظر التذييل: (256/2)، وتمهيد القواعد: (543/1)، وهمع الهوامع: (264/1). الشاهد: الرفع على الوجهين إعمال ليت وإهمالها.

(138) ينظر: الكتاب: (137/2–138).

(139) ينظر: المقاصد الشافية: (364/2).

(140) شرح الفارضي: (517/1).

(141) تقدم في إهمال ليت وهو غير بعيد.

(142) ينظر: الجمل في النحو: ص: 189.

(143) ينظر: المقاصد النحوية: (741/2).

(144) تخليص الشواهد: ص: 92.

(145) ينظر: ابن الحاجب، جمال الدين، الكافية في علم النحو، مكتبة الآداب القاهرة، ط.1، 2010م: ص: 52.

(146) ينظر: شرح الرضي: (238/4)، وشرح الفارضي: (518/1).

(147) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد: (318/1).

(148) ينظر: يوسف بن علي ، الكامل في القراءات ت: جمال بن السيد ، مؤسسة سما ، الطبعة: 1، 1428 هـ – م: ص: 390.

(149) أوضح المسالك: (326/1–333). وانظر: تمهيد القواعد: (1338/3)، وهمع الهوامع: (499/1)، والأشموني: (305/2).

(150) شرح الرضي على الكافية: (348/4).

(151) ينظر: الجنى الداني: ص: 365–366.

[152] ينظر: ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى، ت: ابن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة، السعودية، 1995م: (18/ 264).

[153] ينظر: القرافي، أحمد ، نفائس الأصول، ت: عادل أحمد، علي معوض، مكتبة نزار الباز، ، ط.1، 1995م: (998/3).

[154] البحر المحيط: (100/1).

[155] ينظر: معجم الصواب اللغوي: (456/1).

[156] ينظر: المسائل النحوية في كتاب التوضيح: ص: 184.

[157] السبكي، أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، المكتبة العصرية، بيروت، ط.1، 2003م: (403/1).

[158] ينظر: المسائل النحوية في كتاب التوضيح: ص: 184.

[159] البحر المحيط: (100/1).

قائمة المراجع:

1. أيمن عمري، الاختيارات النحوية والصرفية لابن الحفيد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1428هـ.
2. ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، دار الجيل، ط1، 1410هـ.
3. ابن باشاذ، طاهر، شرح المقدمة المحسبة، ت: خالد عبد الكريم، العصرية، الكويت، ط1 ، 1977م.
4. ابن تيمية، أحمد مجموع الفتاو، ت: عبد الرحمن قاسم، مجمع الملك فهد ، المدينة النبوية، 1995م.
5. ابن الحاجب، جمال الدين، الكافية في علم النحو، ت: صالح عبد العظيم ، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 2010م.
6. ابن الحفيد الدر النضيد من مجموعة الحفيد، دار التقدم ، مصر، 1322هـ.
7. ابن خالويه، محمد بن أحمد إعراب القراءات السبع، ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.
8. ابن الخباز، أحمد بن الحسين توجيه اللمع، ، ت: فايز زكي، دار السلام، ط2، 2007م.
9. ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، ت: الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ .
10. ابن عصفور، علي بن مؤمن ، المقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار ، الجبوري. ط2، 1197م.
11. ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد، ت: محمد كامل، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ط1، 1400هـ
12. ابن مالك، شرح التسهيل تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ،.
13. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
14. ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، ، ت: محمود درويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ.
15. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب،

أبو محمد، ت: د. مازن المبارك / محمد علي ، دار الفكر – دمشق، ط6.
16. ابن هشام، عبد الله بن مالك، تخليص الشواهد، ت: عباس مصطفى، دار الكتاب العربي، ط1، 1406هـ.
17. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ.
18. أبو حيان ، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، ت: رجب عثمان ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ.
19. أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1417هـ
20. البحتري، الوليد بن عبيد، الحماسة، ت: محمد حور، أحمد محمد، هيئة أبو الظبي للثقافة، ب–ط، 1428هـ
21. مختار أحمد ، معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم الكتب، ط1، 1429 هـ - 2008 م.
22. الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
23. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ت: محمد عوض، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2001م.
24. الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف بن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط.2 1996م.
25. جبارة، يوسف بن علي، الكامل في القراءات: ت: جمال بن السيد ، مؤسسة سما، ط1، ١٤٢٨ هـ.
26. حمدي كوكب ،الأفعال الناسخة، ط1، على نفقة المؤلف، 1998م.
27. الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على ابن عقيل دار الفكر، بيروت، ط1، 2003م.
28. الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر، تعليق الفوائد، ت: محمد المفدي، رسالة دكتوراة، ط1، 1403هـ
29. الأنصاري، زكريا، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، ت: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط1 ، 1411هـ.
30. رؤبة بن العجاج، الديوان، نشرة وليم بن الورد، ليزج 1953 م.
31. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، ، ت: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط.2، 1985م.
32. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، أمالي الزجاجي، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1978م.
33. زيد الخيل، ديوان زيد الخيل الطائي، صنعة د/ أحمد مختار البرزة، ط 1، دار المأمون للتراث، 1408 هـ– 1988 م.
34. السامرائي. فاضل، دار ، عمان، ط1،

1421هـ.
35.السبكي، أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، المكتبة العصرية، بيروت ، ط.1، 2003م.
36.السيرافي، الحسن، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد مهدلي، علي سيد دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
37.السيوطي، عبد الرحمن، همع الهوامع، ت: هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ب- ت.
38.الشاطبي أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ت: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1، 1428هـ-2007م
39.شيخ زاده، محمد مصطفى، شرح قواعد الإعراب، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.
40.الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ.
41.الصحاري، سَلَمة بن مُسْلِم، الإبانة في اللغة العربية، ت:مجموعة من العلماء، وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، ط1، 1420 هـ - 1999م.
42.عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 1415هـ.
43.عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15. ب- ت
44. لبيد بن ربيعة، الديوان، ت: حمدو أوطاس، دار المعرفة، ط1، 1425هـ- 2004م.
45.العثيمين، محمد بن صالح، شرح الألفية، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1429هـ.
46.العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، ت: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت/ط1، 1992م.
47.العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل الإعراب، ت: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ.
48.العيني، محمود بن أحمد، المقاصد النحوية شرح شواهد الألفية، دار السلام، القاهرة.
49.الغلاييني، مصطفى بن محمد ، جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28 ، 1414هـ .
50.الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، ت: بدر الدين قهوجي، وجويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق/ بيروت، ط2، 1413-1993م: (394/3).
51.الفارضي، محمد، شرح الفارضي ت: محمد مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1439م.
52.الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ت: المخزومي، السامرائي، دار ومكتبة الهلال. ب- ت.
53.الفرزدق، ديوان الفرزدق، نشر الصاوي، سنة

1354 هـ القاهرة.
54.القرافـي، أحمـد، نفـائس الأصـول شـرح المحصـول، ت: عـادل أحمـد، علـي معـوض، مكتبة نزار الباز ،ط1، 1995م.
55.محمـد بـن مكـرم بـن علـى لسـان العـرب، دار صادر ـ بيروت، ط 3 ، 1414هـ.
56.محمـد محمـد محيسـن، القـراءات وأثرهـا فـي علـوم العربيـة، ، مكتبـة الكليـات الأزهريـة، القاهرة، ط1، 1984م
57.المرادي، حسن بن قاسم، الجنـي الداني، ت: فخـر الـدين قبـاوة، دار الكتـب، بيـروت، ط1، 1413هـ.
58.المرتضى الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تـاج العـروس مـن جـواهر القـاموس، دار الهداية، ط4، 1407هـ.
59.النابغـة، الذبياني، ديوان النابغـة الذبياني، ت: شكري فيصل، دار الفكر– بيروت 1968.
60.نـاظر الجـيش، محمـد بـن يوسـف، تمهيـد القواعـد، ت: علـي محمـد فـاخر، دار السـلام، مصر، ط1، 1428هـ.
61.النعيمـي، حسـام، النواسـخ فـي كتـاب سيبويه، دار الرسالة، بغداد، 1397هـ.
62.الهويمـل، داود، المسـائل النحويـة فـي كتـاب التوضـيح، رسـالة ماجسـتير، جامعـة القصـيم، 1437هـ.